



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والابحاث
قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

تقرير آفاق الاقتصاد العراقي (الفصل الثالث/2021)

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
2-1	المقدمة
10 - 3	أولاً: القطاع الحقيقي
3	الناتج المحلي الإجمالي المحتمل
2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
8	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
18 - 11	ثانياً: قطاع الأسعار
11	المؤشر العام لأسعار المستهلك
17	التضخم الأساس
18	المخفض الضمني للناتج
25 - 19	ثالثاً: القطاع النقدي
19	العملة المصدرة للتداول
20	القاعدة النقدية
21	عرض النقد
23	أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي
23	نافذة بيع العملة
24	الاحتياطات القانونية
25	مبادرات البنك المركزي
29 - 26	رابعاً: قطاع المالية العامة
26	الإيرادات والنفقات الفعلية
29	الدين العام الداخلي
34 - 30	خامساً: القطاع الخارجي
30	هيكل الصادرات
31	هيكل الاستيرادات
33	الانفتاح التجاري
33	احتياطات النقد الاجنبي

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	التسلسل
3	فجوة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1
4	المساهمة المطلقة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النمو	2
6	نسب نمو النشاط النفطي وغير النفطي	3
7	نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4
7	نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5
8	تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6
8	النمو في النشاط النفطي وغير النفطي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي	7
9	المساهمة المطلقة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية	8
10	تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	9
11	معدل التضخم العام والتضخم المعدل سنويا	10
13	المساهمة النسبية لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك	11
14	المساهمة المطلقة لمكونات التضخم العام في العراق	12
15	التضخم السنوي للسلع القابلة/غير القابلة للمتاجرة والتضخم السنوي	13
16	تنبؤات التضخم العام	14
17	تنبؤات التضخم الأساس	15
18	معدل النمو السنوي للمخفف الضمني للناتج المحلي الإجمالي، والنفط الخام	16
19	مكونات وتنبؤات العملة المصدرة	17
20	مكونات وتنبؤات القاعدة النقدية	18
21	معدلات نمو وتنبؤات عرض النقد الضيق	19
22	التنبؤ بمكونات عرض النقد الواسع	20
24	مبيعات ومشتریات البنك المركزي من العملة الأجنبية والاحتياطيات الأجنبية	21
24	تنبؤات الاحتياطي القانوني	22
26	مكونات النفقات الفعلية ومساهماتها المطلقة	23
27	المساهمة النسبية لمكونات النفقات الفعلية	24
28	نسبة الإيرادات، النفقات والفائض/ العجز من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	25
28	التنبؤات بالنفقات و الإيرادات والفائض/ العجز	26
29	مكونات الدين العام الداخلي	27
30	اجمالي الصادرات وأسعار النفط	28
31	مساهمة الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص بالاستيرادات الكلية	29
32	المساهمة النسبية لمكونات الاستيرادات	30
32	الاستيرادات والمساهمة النسبية لمكوناتها	31
33	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في العراق	32
34	التنبؤ بالاحتياطيات الأجنبية	33

المقدمة:

وتنوع الإيرادات المتأتية من القطاعات الاقتصادية غير النفطية ليأتي هذا القرار مترافقاً مع إصلاحات أخرى منها حوكمة الضرائب والرسوم والمنافذ الحدودية في خطوة تستهدف احياء الاقتصاد المحلي وتوجيه الموارد المحلية نحو الاستثمار الكامل لتأتي تلك الإجراءات ثمارها على المديين المتوسط والبعيد.

وقد نتج عن قرار التخفيض أثراً على مبيعات البنك المركزي التي حققت في هذا الفصل نمواً بلغت نسبته (4.5%) في تحويل هذا النمو من أغراض الاستيراد الى تغطية طلبات المسافرين للأغراض الشخصية، وزيادة مشترياته من وزارة المالية بقيمة (11.1) مليار دولار لتغطية احتياجات الحكومة من النقد الأجنبي فضلاً عن تعزيز احتياطات العراق النقدية، وهو ما يعني كبح جوانب الاستيرادات غير الضرورية، وتعزيز جزء من الطلب المحلي بالنمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي والذي حقق نمواً بلغت نسبته (12.7%).

أما عن آثار قرار التخفيض على المدى القصير الذي بلغ ذروته في الفصل الثالث/2021 فقد سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعاً بلغت نسبته (7.6%) عن الفصل المماثل من العام السابق، كما سجل التضخم الأساس ولذات المدة ارتفاعاً بلغت نسبته (7.5%)، فضلاً عن آثار ارتفاع المستوى العام للأسعار عالمياً إذ أدى التعافي الاقتصادي العالمي الى إنكفاء الزيادة في تضخم الاقتصادات النامية والناشئة ومنها العراق التي تعتمد اعتماداً شديداً كلياً على السلع المستوردة مدفوعاً بالطلب الذي يزداد قوة، ونقص المعروض، وأسعار السلع الأولية المتصاعدة عالمياً، ومن المرجح أن يواجه الاقتصاد العراقي ضغوطاً تضخمية معتدلة على المدى المتوسط لتبلغ نسبته (3.4%) في الفصل الثاني/2022، ثم لينحسر تأثيرها بمرور الوقت ليلبغ مستوى التضخم في الفصل الثالث/2022 نسبة (2.6%) مع امتصاص الأسواق المحلية لصدمة تخفيض سعر الصرف واستقرار أسعار النفط العالمية عند مستويات معتدلة، الا انه من الممكن أن تساهم التزامات الإنفاق الحكومية والصدمات المتوالية لمتحورات كوفيد على المدى الأطول في إفلات توقعات التضخم من النطاق المستهدف، وخاصة اذا ما استمرت السياسة النقدية في سياستها التيسيرية.

وسجلت العملة المصدرة للتداول في الفصل الثالث/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (21.8%) مقارنة بالفصل المماثل من

استطاعت السياسة النقدية في العراق للعامين الماضيين إثبات قدرتها على استدامة أدائها النقدية في ظل الصدمتين المزدوجتين التي واجهت العراق، تمثلت الأولى في انخفاض أسعار النفط العالمية لأكثر من (40%) من أسعار عام 2019، وما تبعها من ضغوط على احتياطات العراق من النقد الأجنبي، أما الأخرى فتمثلت بجائحة كوفيد-19 والتي تحولت الى أزمة اقتصادية واجتماعية وصحية. وقد أخذت السياسة النقدية في العراق على عاتقها تخفيف حدة الجائحة وجعلها على رأس الأولويات وذلك من خلال إتباع إجراءات نقدية غير تقليدية الى جانب أدائها التقليدية بالتعاون مع الجهاز المصرفي لتوفير الدعم للأفراد والمؤسسات الأشد تضرراً بما في ذلك القطاعات غير الرسمية لتحفيز الائتمان ودعم السيولة من أجل تحقيق الاستدامة للنشاط الاقتصادي، فضلاً عن تبنيها جملة من التدابير والإجراءات الحاسمة لضمان أجور القطاع العام وذلك عن طريق قيامه بخصم حوالات الخزينة عن طريق السوق الثانوي لتوفير التمويل اللازم لوزارة المالية وذلك في ظل الانخفاض الكبير للإيرادات النفطية التي تعد شكلاً من أشكال التحفيز الاقتصادي والذي يلعب دوراً هاماً في زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على السلع لتلافي دخول الاقتصاد العراقي في حالة ركود عميق وفي ظل استهداف التنوع الاقتصادي الذي يترتب عليه تنشيط حركة كافة القطاعات الاقتصادية وضمن سياسات نقدية غير تقليدية، الأمر الذي وُد ضغوطاً على الميزانية العامة للدولة وفرض على السياسة النقدية الموازنة بين الاستنزاف الحاصل في احتياطات العراق النقدية وبين ضغوط سعر الصرف والتوجه نحو تخفيض قيمته، الأمر الذي يخلق ضغوطاً تضخمية قصيرة الأمد ينتج عنها تحقيق نمو تدريجي في الأنشطة الاقتصادية المحلية على المديين المتوسط والبعيد.

وقد قام قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ في دائرة الإحصاء والأبحاث بإصدار تقرير "أفاق الاقتصاد العراقي" لتقديم صورة واضحة عن المؤشرات الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد العراقي مصحوبة بتنبؤات مستقبلية لتلك المؤشرات ولغاية الفصل الثالث/2022 (الملحق 1) لتسهيل عمل صناع السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي.

ان احتداد الآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة كوفيد-19 وما تمخض عنها من انخفاض في أسعار النفط العالمية كشف عن عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، الأمر الذي فرض على البنك المركزي اتخاذ إجراء حاسم بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار للحد من تشوهات سعر الصرف

وحدات سكنية خارج المجمعات السكنية بحد أعلى (100) مليون دينار فقد بلغ إجمالي المبالغ التي تم صرفها خلال هذا الفصل (2.6) ترليون دينار وبدون فوائد سوى عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (5%) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة لتخفيض قيمة القسط الشهري، فيما تم ضمن مبادرة الـ (5) ترليون دينار للبنك المركزي تمويل المصارف المتخصصة (الصناعي والعقاري والزراعي وصندوق الإسكان العراقي) بمبلغ (1.1) ترليون دينار لتنشيط القطاعات الاقتصادية.

وسجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الثالث/2021 ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات الحكومية الفعلية عن ذات الفصل من العام السابق وبنسبة (15.9%) بسبب الزيادة الحاصلة في قيمة (المنح والإعانات وخدمة الدين) لتوفير الحماية من الموجات المتتالية للجائحة مع ضمان القدرة للحصول على الدخل والغذاء والخدمات الأساسية، كما سجلت الإيرادات نمواً بلغت نسبته (205%) عن ذات الفصل من عام 2020 أثر تسجيل الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من (95%) من إجمالي الإيرادات العامة نمواً بلغت نسبته (231%) عن ذات الفصل من عام 2020.

كما سجل ميزان المدفوعات للفصل الثالث/2021 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الصادرات بلغت نسبته (91.3%) عن ذات الفصل من عام 2020 بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية وارتفاع مستويات الإنتاج حسب ترتيبات منظمة «OPEC+»، كما سجلت الاستيرادات لذات الفصل من عام 2021 تراجعاً بلغت نسبته (12.7%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق، بعد ان أدى تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وبنسبة (22.7%) الى زيادة مرونة الطلب على استيرادات العراق السلعية والخدمية نتيجة ارتفاع أسعارها محلياً عند تحويلها بالدينار العراقي مما يعني تحقق أحد أهداف التخفيض على المدى القصير، فضلاً عن الآثار الأخرى لقرار التخفيض الذي أدى الى زيادة مساهمة الاستيرادات الرأسمالية ولذات المدة بنسبة بلغت (3.3%).

العام السابق، كما سجل كل من عرض النقد الضيق والواسع ولذات المدة نمواً بلغت نسبته (20.5%) و (20.1%) على التوالي وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على النقود لأغراض المعاملات اليومية والذي يتأثر ايجاباً بارتفاع المستوى العام للأسعار الذي أدى الى زيادة سرعة تداول النقود لهذا الفصل بمقدار (1.8) مرة.

وانطلاقاً من التدايعات الاقتصادية والبيئية التي تواجه العراق جراء التغير المناخي وأزمة الطاقة فقد أطلق البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع اللجنة العليا للإقراض في مجلس الوزراء مبادرة للتحويل إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاث الكربون وتحسين البيئة.

وقام البنك المركزي خلال هذا الفصل بمنح مبلغ (4.7) مليار دينار ضمن مبادراته (1) ترليون دينار، ومن ضمنها مبادرة البنك المركزي العراقي بمنح (15) مليون دينار للقروض الشخصية الميسرة للعاملين في القطاع العام والمؤسسات الأمنية وبدون أي فوائد مترتبة عليهم باستثناء فائدة إدارية نسبتها (4%) ولمرة واحدة، وتمويل مجموعة من المشاريع بمبلغ قدره (1.2) مليار دينار توزعت على محافظات وقطاعات مختلفة، وتمويل خمسة مشاريع لدعم قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان والتجارة وواقع مبلغ تمويل (28.3) مليار دينار لتمويل المشاريع الأكثر من (1) مليار دينار.

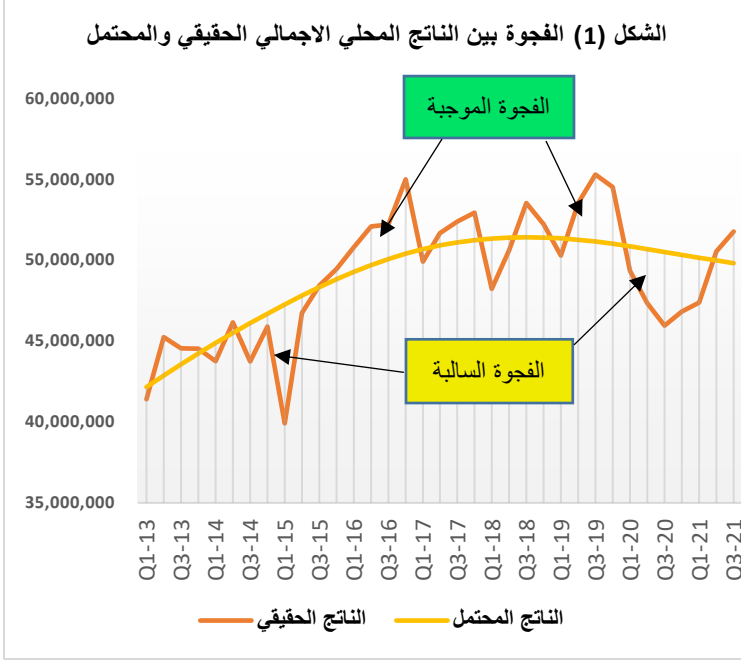
وفي إطار مبادرة الإسكان التي أطلقها البنك المركزي لدعم سيولة قطاع الإسكان (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) لإقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء وحدات سكنية في عموم العراق تم تمويل مصرف الإسكان بمبلغ (47.8) مليار دينار بهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها البلد.

أما بالنسبة لمبادرة البنك المركزي العراقي (3) ترليون لدعم القطاع العقاري فقد تم إطلاق قروض بحد أعلى بلغ (125) مليون دينار لشراء وحدات سكنية من المجمعات الاستثمارية الاسكانية المجازة من قبل هيئة الاستثمار وقروض شراء

أولاً: القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي المحتمل Potential GDP

يشير الناتج المحلي الإجمالي المحتمل إلى الحد الأقصى للإنتاج الذي يمكن أن ينتجه الاقتصاد باستخدام موارده الاقتصادية المتاحة، لذا فهو يمثل العرض الكلي للموارد الاقتصادية التي تكون في حالة الاستخدام الكامل على المدى الطويل، وإن وصول الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى الناتج المحلي المحتمل يعني حصول زيادة في الكميات وتحسن جودة عوامل الإنتاج والتكنولوجيا دون وجود ضغوط تضخمية على الاقتصاد، بالتالي يعد مؤشر نمو الناتج المحتمل مهماً في الأجلين القصير والطويل، إذ يشير معدل نمو الناتج المحتمل في الأجل القصير إلى مدى سرعة نمو الاقتصاد على أساس مستمر دون إثارة ضغوط تضخمية، أما في الأجل الطويل فيعد مقياساً مفيداً لآفاق الاقتصاد إذ أنه يحدد النظرة المستقبلية للدخل القومي ومستوى المعيشة اللذان يتحددان من خلال قوى العرض.

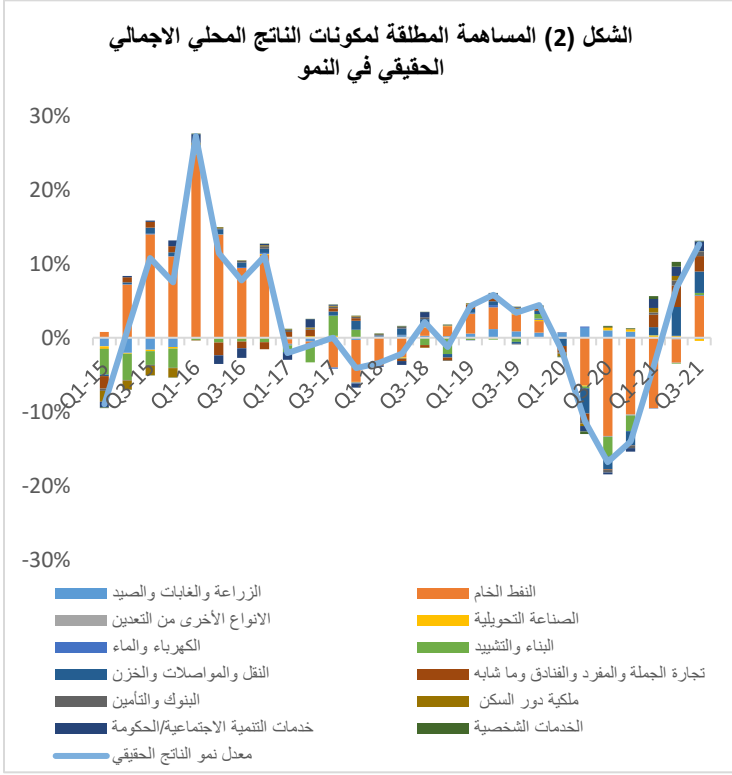


ويلاحظ من الشكل (1) بأن فجوة الناتج عانت منذ الفصل الأول/2020 وحتى نهاية الفصل الأول من عام 2021 من معدلات سلبية بسبب انعكاسات جائحة كورونا والإجراءات المشددة التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، نتيجة تفعيل التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، والذي دفع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ الأمر الذي ترتب عليه انخفاض في العرض العالمي للنفط نتيجة قيام منظمة OPEC+ بتفعيل اتفاقات لخفض الإنتاج النفطي لاحتواء الفوضى التي تسببت بها تداعيات انتشار كوفيد-19، إلا أن هذه الفجوة بدأت منذ الفصل الثاني/2021 بتسجيل معدلات نمو موجبة لتستمر في اتجاهها الموجب في الفصل الثالث/2021 ولتسجل أكثر من ضعفي مستوى نموها للفصل الثاني/2021 وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في الكميات المنتجة والمصدرة من النفط نتيجة قيام OPEC+ بزيادة حصة التصدير لثلاث دول من بينها العراق بالتزامن مع تعافي الطلب العالمي على النفط بعد تقلص تداعيات أزمة كورونا والعودة النسبية لعدد من الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن التحسن الحاصل في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي والذي يعزى بالدرجة الأساس إلى التحسن الحاصل في الأنشطة التوزيعية، التي تضم الخدمات اللوجستية والتي تشير إلى الجزء الذي يتعامل مع التمويل والتخطيط والتحكم في حركة وتخزين السلع والخدمات من نقطة منشأها إلى وجهتها النهائية مشكلةً نقطة تواصل مع سلاسل الإمداد العالمية، تعززها مبادرات البنك المركزي العراقي التي جاءت لدعم التنويع الاقتصادي وتنمية

مشاريع القطاع الخاص، وبصورة عامة فقد ساهمت هذه المبادرات في خلق الظروف الملائمة التي أتاحت التعافي للطلب الخاص وتأمين عدد لا يستهان به من الأسر والشركات، وبمعنى آخر فإن السياسات الاستثنائية التي اتبعتها البنك المركزي قد مكنت النشاط الخاص من استلام زمام النمو في القطاعات غير النفطية.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP

يعرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأنه مقياساً مُعدلاً وفقاً للتضخم والذي يعكس كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما في سنة معينة، مع ثبات الأسعار من سنة إلى أخرى لاستبعاد تأثير (التضخم أو الانكماش) التغيرات في الأسعار عن اتجاه التغيرات في الإنتاج بمرور الوقت، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلد والذي لا يعكس بالضرورة أي تغيير في كمية أو جودة السلع والخدمات المنتجة وبالتالي فقد يكون من الصعوبة معرفة ما إذا كان الرقم قد ارتفع بسبب التوسع الحقيقي في الإنتاج أو بسبب ارتفاع الأسعار، لذا فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعطي صورة أكثر دقة لمعدل نمو الاقتصاد المحلي.



يلاحظ من الشكل (2) ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثالث/2021 سجل ارتفاعاً بلغت نسبته (12.7%) ليصل الى (51743.8) مليار دينار مقابل (45932.1) مليار دينار لذات الفصل من عام 2020، ويعزى ذلك الى النمو الحاصل في **الأنشطة التوزيعية** التي تشمل على (البنوك والتأمين، والنقل والاتصالات والخزن، وتجارة الجملة والمفرد) وبنسبة بلغت (33%) والتي استعادت نشاطها في عام 2021 مع عودة التعافي العالمي الذي انعكس على الاقتصادات المحلية، إذ تعمل هذه الأنشطة كحفلات تغذية راجعة من خلال تحفيز مجموعة متنوعة من العمليات المترابطة على نطاق الاقتصاد، فضلاً عن ضمان التدفق الفعال للسلع من المنتج الى المستهلك مؤدياً الى توسع التجارة الداخلية ومولداً حاجة الى المزيد من الأموال التي يعززها النظام المصرفي الفعال، حيث اخذ **نشاط البنوك والتأمين** بالتطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجددة في ضوء مبادرات البنك المركزي والتي عززت الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (17.3%) للفصل الثالث/2021 عن ذات الفصل من العام السابق، وذلك نتيجة النمو الحاصل في ودائع القطاع الخاص ولذات المدة بنسبة (17.9%)، ليحتل نشاط البنوك والتأمين المرتبة الأولى في الأنشطة التوزيعية وبنسبة نمو سنوي بلغت (53.4%)، فيما سجل **نشاط النقل والاتصالات** نسبة نمو سنوي (37.6%)، في حين سجلت **تجارة الجملة والمفرد**

الإطار 1: مبادرة البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد العراقي

قام البنك المركزي العراقي وضمن مبادراته الرائدة لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة بزيادة حزمة مبادراته للإسهام في زيادة عدد تلك المشاريع وتوجيهها باتجاه تحقيق الاهداف المنشودة من قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وذلك عبر زيادة انتاج السلع والخدمات المحلية كبديل عن السلع المستوردة التي حققت في الفصل الثالث/2021 انخفاضاً بلغت نسبته (12.7%)، فضلاً عن تنشيط القطاعات الاقتصادية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي لتعزيز الإيرادات غير النفطية وزيادة فرص العمل للشباب من خلال :

1. أطلق البنك المركزي العراقي من خلال صندوق المبادرة المجتمعية الذي تموله المصارف الخاصة وشركات الصرافة وضمن توجهاته لدعم الثقافة وتوفير فرص عمل للشباب وإعمار الصروح ذات الأبعاد الثقافية والتراثية مبادرة لإعمار شارع المتنبي الذي يعد شريان الحياة الثقافية في العاصمة العراقية، وتم انجاز العمل مع نهاية عام 2021.

2. أطلق البنك المركزي العراقي بالتعاون مع اللجنة العليا للإقراض في مجلس الوزراء مبادرة للتحويل إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاث الكربون وتحسين البيئة وبمشاركة خبراء البيئة والطاقة المتولدة من المصادر المتجددة، من أجل وضع الإطار التنفيذي لتمويل مثل هذه المشاريع التنموية، سواء على مستوى الأفراد او المستثمرين في مجال الطاقة النظيفة.

3. ضمن مبادرة البنك المركزي (1) ترليون دينار، تم في الفصل الثالث/2021 تمويل مجموعة من المشاريع بمبلغ قدره (1.2) مليار دينار توزعت في محافظات وقطاعات مختلفة.

4. تم ضمن مبادرة البنك المركزي (1) ترليون دينار، وفي إطار مبادرة الإسكان، تمويل مبلغ قدره (47.8) مليار دينار بهدف زيادة عدد المستفيدين من قروض مبادرة الإسكان وبدون فوائد، بهدف التخفيف من آثار أزمة السكن التي يمر بها البلد.

5. تم ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي (15) مليون دينار للقروض الشخصية الميسرة للعاملين في القطاع العام والمؤسسات الأمنية وللصناعات الثالث/2021 منح قروض بلغت قيمتها (4.7) مليار دينار من مبادرة البنك المركزي العراقي الـ(1) ترليون دينار، وبدون أي فوائد مترتبة عليهم باستثناء فائدة إدارية نسبتها (4%) ولمرة مرة.

6. تم في الفصل الثالث من عام 2021 تمويل خمسة مشاريع لدعم قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان والتجارة وواقع مبلغ تمويل (28.3) مليار دينار وذلك ضمن مبادرة البنك المركزي الـ(1) ترليون دينار لتمويل المشاريع الأكثر من (1) مليار دينار.

7. تم في الفصل الثالث من عام 2021 وضمن مبادرة البنك المركزي الـ (5) ترليون دينار تمويل المصارف المتخصصة (الصناعي والعقاري والزراعي والإسكان العراقي) بمبلغ (1.1) ترليون دينار لتنشيط القطاعات الاقتصادية، مع قيام البنك بإجراء كشف موقعي على المشروعات المقدمة من قبل المصارف المشاركة في هذه المبادرة قبل وبعد عملية التمويل في مختلف القطاعات وفي جميع المحافظات العراقية للتحقق من خضوعها للضوابط الصادرة من قبل هذا البنك ومدى اسهام المشروع في تشغيل الايدي العاملة.

يتبع

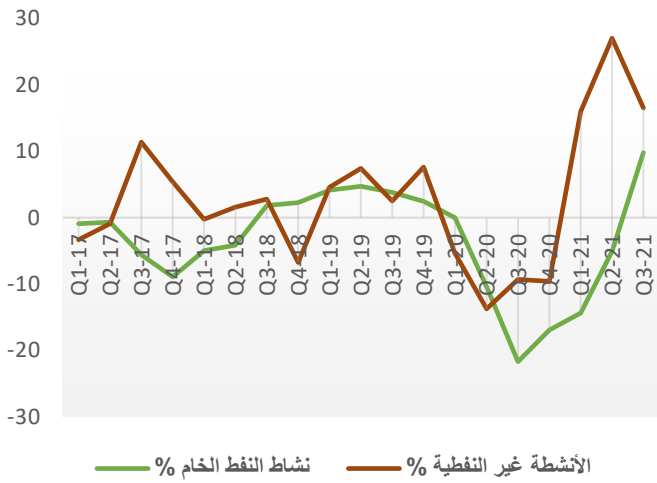
نسبة نمو سنوي بلغت (25.8%)، والتي تعد حجر الأساس في التحريك السريع لدورة رأس المال، أي شراء كميات كبيرة من مختلف المواد بسعر الجملة وبيعها بربح هامشي تنافسي وبالتالي تحريك رأس المال عدة مرات بالفصل الواحد، فضلاً عن توفير أجور المخازن، الكهرباء، الماء واليد العاملة وهذا الأمر يساهم بزيادة هامش الربح الذي يؤدي بالضرورة إلى المنافسة.

كما حققت الأنشطة الخدمية للفصل الثالث/2021 نمو بلغ نسبته (9.7%) عن ذات الفصل من عام 2020 معززة بازدياد الدور الاستراتيجي للخدمات الحكومية والشخصية التي حققتنا نمواً بلغت نسبته (16.6%) و (3.3%) على التوالي، أما الأنشطة السلعية والتي تضم كل من أنشطة (النفط الخام، والبناء والتشييد، والكهرباء والماء، والزراعة، والصناعة التحويلية، والانواع الأخرى من التعدين) فقد حققت نمواً بلغت نسبته (8.3%) عن ذات الفصل من العام السابق، إذ حقق نشاط النفط الخام الذي يشكل نسبة (86%) من مجموع الأنشطة السلعية المكونة للناتج المحلي الإجمالي ولذات المدة نمواً بلغت نسبته (9.8%) عن ذات الفصل من عام 2020 مُعززاً بارتفاع الكميات المنتجة والمعدل اليومي للتصدير بنسبة (9.8%) و(10.6%) على التوالي، كما حقق نشاط البناء والتشييد، نمواً بلغت نسبته (13.1%)، وذلك بفعل المبادرات التنموية للبنك المركزي العراقي لدعم المشاريع السكنية وضمن الهدف الثاني من اهداف استراتيجية البنك المركزي لتطوير السوق المالية وتعزيز إدارة السيولة في المصارف وهذه المبادرات التي أطلقها البنك المركزي كان الهدف منها تحفيز الاقتصاد، وتنشيط الدورة الاقتصادية، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال استخدام الأدوات النقدية غير التقليدية التي أثبتت فاعليتها خاصة بعد التحديات المالية والاقتصادية التي واجهها العراق أبان عام 2020، والتي ساهمت بارتفاع نسبة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص لهذا الفصل بنسبة (17.3%) عن ذات الفصل من عام 2020 والتي انبثق عنها توفير الآلاف من فرص العمل، فضلاً عن ارتفاع ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية ولذات المدة بنسبة (17.9%). أما قطاع الماء والكهرباء فقد سجل هو الآخر مساهمة إيجابية في نمو الأنشطة السلعية بعد ان حقق نمواً بلغت نسبته (7.6%) بعد ان زاد إنتاجه من الكهرباء إلى أكثر من (20) ألف ميغاوات بعد ان كان أقل من (19) الف ميغاوات، بحسب تصريح وزارة الكهرباء، فضلاً عن توسيع سدود المياه الموجودة في مدينة الرمادي وتطويرها بشكل كبير مثل سد البوعبيثة والبوذباب وطريق زنگورة وطريق طوي.

8. تم ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي (3) ترليون لدعم القطاع العقاري إطلاق قروض بحد أعلى بلغ (125) مليون دينار لشراء وحدات سكنية من المجمعات الاستثمارية الاسكانية المجازة من قبل هيئة الاستثمار وقروض شراء وحدات سكنية خارج المجمعات السكنية بحد أعلى (100) مليون دينار، وبلغ إجمالي المبالغ التي تم صرفها خلال هذا الفصل (2.6) ترليون دينار وذلك ضمن خطط البنك المركزي استمرار دعمه لتوفير السيولة اللازمة لتمويل قطاع الاسكان (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) عبر إقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء وحدات سكنية في عموم العراق، بهدف التخفيف من آثار أزمة السكن ودون فوائد سوى عمولة إدارية لمرة واحدة نسبتها (5%) من قيمة القرض وبمدة سداد لا تتجاوز (20) سنة، لتسهيل قيمة القسط الشهري.

وعلى الرغم من الصفة الريعية المتأصلة في الاقتصاد العراقي، الا ان المبادرات التمويلية التي اطلقها البنك المركزي العراقي نجحت خلال العام الحالي 2021 في تحقيق نتائج كان الهدف منها تحفيز الاقتصاد من خلال عدد من الاجراءات الاصلاحية التي خطط لها البنك المركزي ووضعها موضع التنفيذ خلال عام 2021 بهدف تخفيف الاعباء التي يتوقع ان يعاني منها المواطنون ذوي الدخل المنخفضة وذلك بالتعاون مع القطاع المصرفي الذي نفذ تعليمات البنك المركزي واستمر بتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد والشركات ومنح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاسكانية والكبيرة، لغرض خلق التوازن النقدي في سوق التداول والذي أثمر عنه استقرار سعر صرف الدينار خلال الفصلين الثاني والثالث على المعدل المستهدف وهو (1470) دينار مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل (3) نسب نمو النشاط النفطي وغير النفطي



ومنذ بداية عام 2021 حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً موجبا وصل الى (27%) في النصف الأول من عام 2021 ومتجاوزا النمو في النشاط النفطي الذي سجل معدلات نمو سالبة في نفس المدة (كما في الشكل 3)، وفي الفصل الثالث 2021 استمر النشاط غير النفطي بتسجيل معدل نمو موجب بلغ (16.6%) مقابل (-9.3%) لذات الفصل من العام السابق في حين سجل النشاط النفطي ولذات المدة معدل نمو موجب بلغت نسبته (9.8%) بعد أكثر من عام ونصف من تسجيله لمعدلات نمو سالبة، وذلك بسبب الارتفاع في أسعار النفط الخام والكميات المنتجة كما ذكر انفا، الا ان السعي الحثيث للبنك المركزي العراقي من خلال سياسته النقدية غير التقليدية المتمثلة بمبادراته التمويلية قد اسهمت بشكل أو بآخر وبالتزامن مع قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في زيادة النمو في الأنشطة غير النفطية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدلات اعلى من النمو في النشاط النفطي.

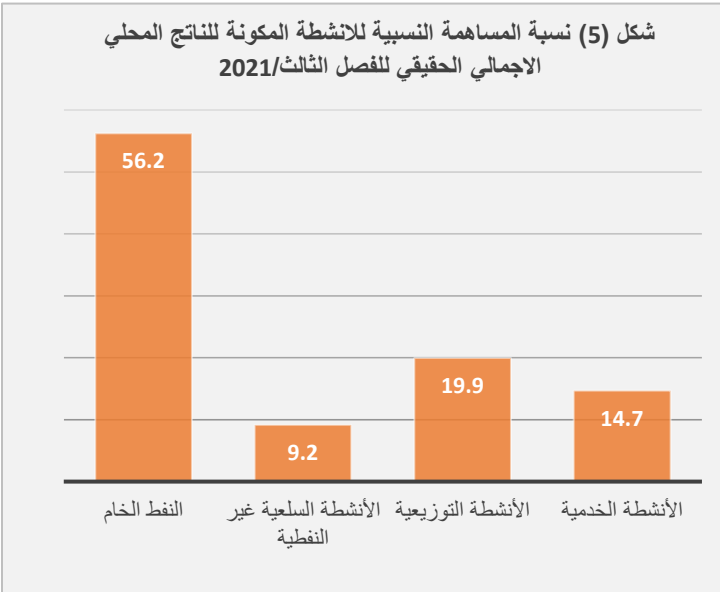
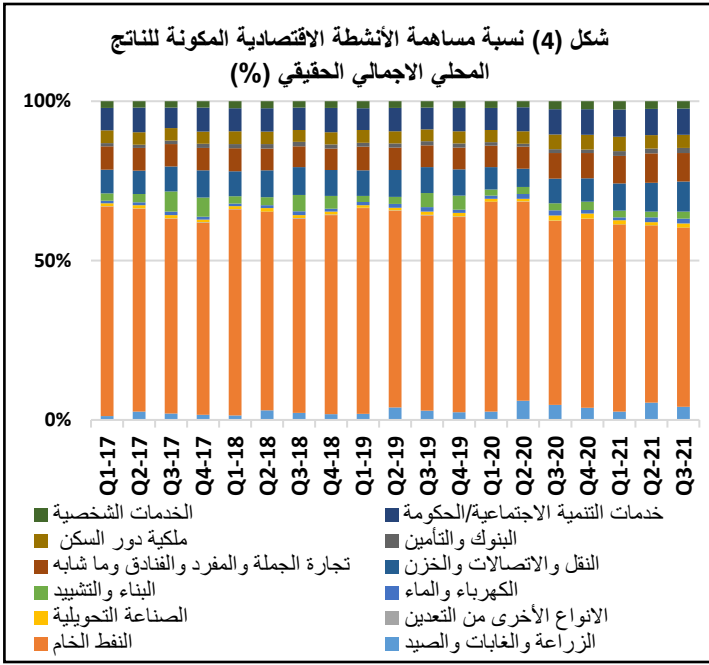
أما عن المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثالث من عام 2021 ومن ملاحظة الشكل (4)، فقد سجل نشاط النفط الخام نسبة مساهمة بلغت (56.2%) ليحتل المرتبة الأولى من قائمة الأنشطة المكونة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي مسجلاً تراجعاً عن نسبة مساهمته لذات الفصل من عام 2020 التي بلغت (58.7%) ليفسح المجال أمام الأنشطة التوزيعية (النقل والاتصالات والخزن وتجارة الجملة والمفرد) لاحتلال المرتبتين الثانية والثالثة وبنسب (9.4%) و (9%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واحتل نشاط خدمات التنمية الاجتماعية الحكومية المرتبة الرابعة وبنسبة مساهمة بلغت (8.2%) نتيجة زيادة أعداد القوات الأمنية (بسبب قرار إعادة المفسوخة عقودهم)، وتعيين ذوي المهن الصحية لسنتين سابقتين، ليلبها كل من نشاطي (ملكية دور السكن والزراعة والغابات والصيد) وبنسبة مساهمة بلغت (4.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت مساهمة بقية الأنشطة مجتمعة نسبة (9%).

أما نسب المساهمة الكلية حسب الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) للفصل الثالث/2021 والأهمية النسبية لكل منهم فقد شكل إجمالي الأنشطة السلعية بضمنها النفط ما نسبته (65.4%) ليتصدر انتاج النفط الخام المجموعة السلعية وبنسبة (86%) منها، وشكلت الأنشطة التوزيعية ما نسبته (19.9%) من الناتج الحقيقي، أما الأنشطة الخدمية فقد شكلت نسبة مساهمة بلغت

(14.7%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث سجلت أنشطة (خدمات التنمية الاجتماعية الحكومية وملكية دور السكن والخدمات الشخصية نسبة مساهمة بلغت (55.8%)، (28.3%) و(15.9%) على التوالي من إجمالي الأنشطة الخدمية.

وفي حال تم استبعاد مساهمة نشاط النفط الخام فستشكل الأنشطة التوزيعية ما نسبته (46%) من مجموع الأنشطة غير النفطية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني من جهة ان فاعلية الأنشطة التوزيعية تتم من خلال سلاسل الامداد المحلية التي تتضمن عمليات التمويل وتنسيق حركة السلع والخدمات والمعلومات والتحكم بحركتها من المورد إلى المصنع إلى المستهلك النهائي وذلك بالاعتماد على تكامل العمليات التسويقية حتى تصل إلى المستخدم النهائي، ومن جهة أخرى فان سلاسل التوزيع المحلية تعمل على تسويق السلع المستوردة محلياً على حساب الأنشطة السلعية غير النفطية والتي شكلت بمجموعها نسبة (9%) فقط من الناتج المحلي الاجمالي بسبب شحة الأمطار على مستوى المنطقة وقلة الوارد المائي من دول المصدر، فضلا عن الاختناقات التي يعاني منها قطاع الكهرباء والتي أدت الى ضالة انتاج قطاعي الزراعة والصناعة مقابل التنوع الواضح في سلة العراق من الاستيرادات السلعية.

وتشير التنبؤات الى ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيسجل في الفصل الرابع من عام 2021 نمواً تبلغ نسبته (7.1%) نتيجة اتفاق OPEC+ على تخفيف أكبر لخفض الإنتاج اعتباراً من آب/2021 وذلك بضخ مليوني برميل إضافية يوميا بسبب صعود الأسعار لأعلى مستوياتها خلال عامين ونصف عبر منح حصة انتاج أكبر للامارات والعراق والكويت بعد أن أجرت العام الماضي تخفيضات قياسية للإنتاج بنحو عشرة ملايين برميل يوميا على الدول الأعضاء لمواجهة تراجع الطلب الناجم عن تفشي وباء كورونا، ثم ليتراجع هذا النمو في الفصل الأول من عام 2022 مسجلاً معدلات موجبة متباطئة تبلغ (4.6%) ثم ليستمر بالتباطؤ مسجلاً في الفصلين الثاني والثالث من عام 2022 معدلات نمو موجبة تبلغ (1.4%) و(0.2%) على التوالي (كما في الشكل 6)، ويعزى هذا التباطؤ المتدرج في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022 الى انخفاض الأسعار العالمية نتيجة التحول من انخفاض مخزونات النفط العالمية خلال عام 2021 إلى زيادة المخزون في عام 2022، وقد بلغ متوسط السحوبات من مخزونات النفط العالمية (1.4) مليون برميل يومياً خلال عام 2021، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أسعار النفط الخام خلال هذا العام حيث نتج عن عمليات سحب المخزون هذه عودة استهلاك البترول بشكل أسرع من



الإنتاج بعد بدء جائحة فيروس كورونا في عام 2020، لذا فإنه من المتوقع ووفقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية لعام 2022 أن يزيد إنتاج البترول ويتباطأ نمو الاستهلاك مما سينتج عنه زيادة مخزونات النفط على مستوى العالم، كما تشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط العالمي سيرتفع بمقدار (5.5) مليون برميل/ يومياً في هذا العام مدفوعاً بزيادات الإنتاج في أمريكا وأوبك وروسيا، والتي تمثل مجتمعة نحو (4.6) مليون برميل/ يومياً.

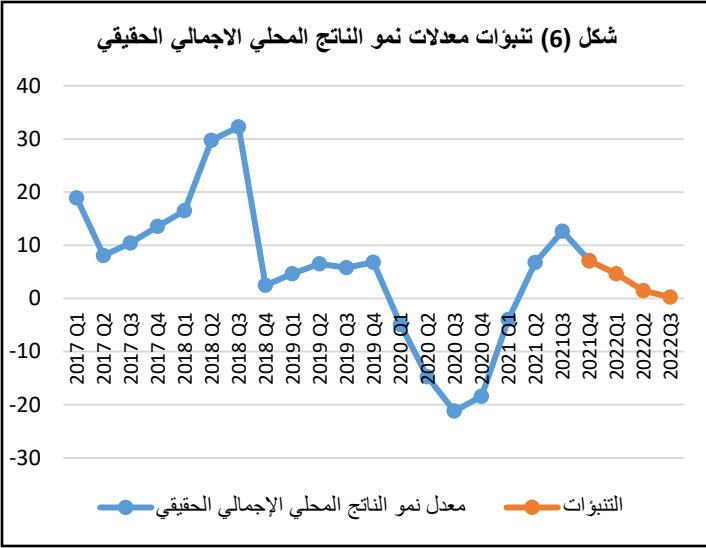
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal GDP

أدى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية والذي بلغ ذروته في الفصل الثالث/2021 الى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نسبة نمو بلغت (48.1%) بعد تحقيقه انكماشاً بنسبة (-21%) لذات الفصل من العام السابق ليلبغ (79.8) ترليون دينار مقابل (53.9) ترليون دينار، وذلك نتيجة ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام ولذات المدة بنسبة (72%) ليحقق نشاط النفط الخام نمواً بلغت نسبته (139.7%) عن ذات الفصل من عام 2020 (الشكل 7) حيث كان لانتشار الفيروس العديد من التأثيرات السلبية على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع الصناعة، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن إجراءات احتواء الفيروس إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية في دول العالم والذي نتج عنه انخفاض في الطلب على النفط الخام، لينعكس ذلك على إيرادات العراق النفطية التي تعد المصدر الأساسي الممول للموازنة العامة للدولة.

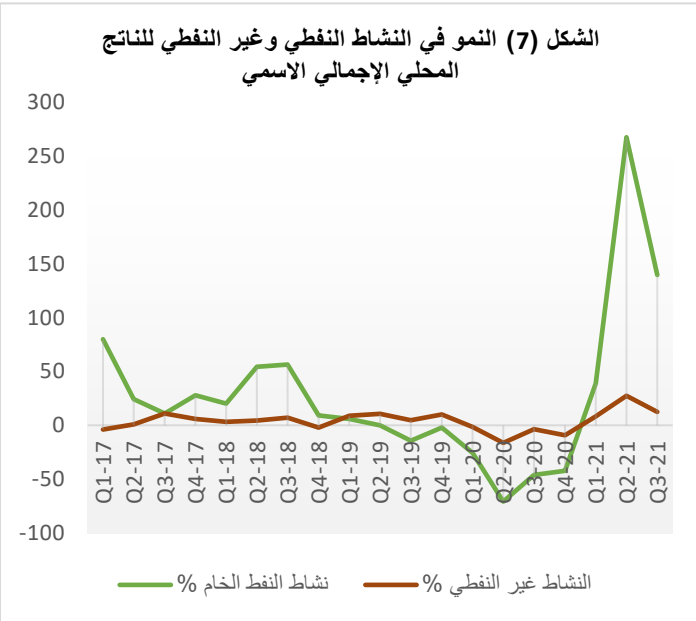
وهذا الانتعاش الاقتصادي قد تحقق جزء منه نتيجة لتفعيل أكبر لمبادرات البنك المركزي وبالتعاون مع القطاع المصرفي، اذ كان للبرامج التي تستهدف زيادة القروض الممنوحة لمؤسسات وشركات القطاع الخاص فضلاً عن قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة (22.7%) آثاراً إيجابية في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي الذي حقق نمواً بنسبة (12.5%) عن ذات الفصل من العام السابق.

كما حققت الأنشطة السلعية غير النفطية في الفصل الثالث/2021 نمواً بلغت نسبته (4.6%) عن ذات الفصل من العام السابق والذي يعزى بالدرجة الأساس الى النمو الحاصل في نشاط البناء والتشييد الذي سجل نمواً بلغت نسبته (21.2%) مدفوعاً بمبادرة البنك المركزي العراقي لدعم قطاع الاسكان، وحققت الأنشطة التوزيعية نمواً بلغت نسبته (42.4%) معززة بالنمو الحاصل في نشاطي النقل والاتصالات والبنوك والتأمين اللذين حققا نمواً بلغت نسبته (48.1%) فضلاً عن تحقيق نشاط تجارة الجملة

شكل (6) تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

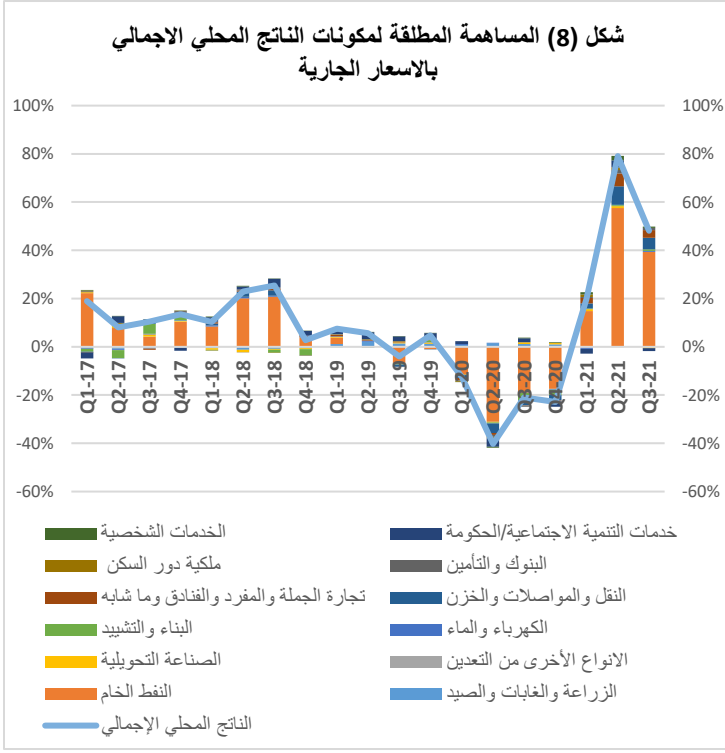


الشكل (7) النمو في النشاط النفطي وغير النفطي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي



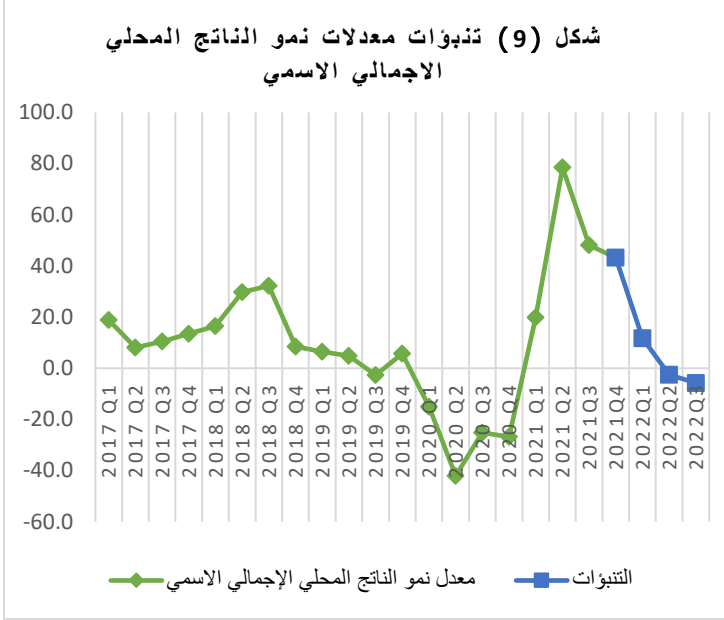
والمفرد والخزن نمواً بلغت نسبته (35.3%) نتيجة تعافي الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أما عن نسب المساهمة المطلقة للأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي – كما في الشكل (8) - الذي حقق نمواً نسبته (48.1%) فقد كان لنشاط النفط الخام الدور الأكبر فيه وبنسبة (39.1%) نتيجة ازدهار أسعار النفط العالمية بعد عودة التعافي الى الأنشطة الاقتصادية في دول العالم وانتهاء سياسات الإغلاق، كما احتل كل من نشاطي النقل والاتصالات والجملة والمفرد المرتبتين الثانية والثالثة في المساهمة المطلقة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وبنسبة (4.7%) و (3.3%) على التوالي، إذ يعد هذين النشاطين من أهم شروط التميز اللوجستي الذي يضمن تدفق السلع والخدمات والمعلومات عبر القنوات المتعددة والتي تربط بين الأنشطة المحلية والتي تشمل على (الشراء الرشيق- النقل الرشيق-التخزين الرشيق) واللذين حققا انتعاشاً في العراق بعد قرار البنك المركزي العراقي بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، أما بقية الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج فقد تراوحت نسب مساهمتها بالنمو المطلق للناتج المحلي الإجمالي الاسمي ما بين (0.3% و 0.9%)، فيما حققت كل من أنشطة الصناعة التحويلية والانواع الأخرى من التعدين وخدمات التنمية الاجتماعية الحكومية نسب مساهمة سلبية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.



ويتوقع ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق تحسناً كبيراً مع نهاية عام 2021 وبارتفاع تبلغ نسبته (43.2%) عن ذات الفصل من عام 2020 ليصل الى (75100) مليار دينار مقابل (52445) مليار دينار، وذلك بفعل توقع انتعاش الطلب في فصل الشتاء وزيادة استهلاك منتجات النفط لتوليد الكهرباء، مع إمكانية ان تصل الأسواق نهاية عام 2021 إلى مرحلة التوازن بين العرض والطلب، إذ توقع بنك الاستثمار "غولدمان ساكس" ان انتعاشاً قوياً للطلب العالمي على النفط قد يدفع أسعار خام "برنت" العالمي لتجاوز توقعاته في نهاية العام والبالغة (90) دولاراً للبرميل، كذلك توقع البنك أن التحول من الغاز إلى النفط نتيجة انجماد الغاز في الانابيب في فصل الشتاء قد يضيف ما لا يقل عن مليون برميل يوميا إلى الطلب على النفط الخام.

وتشير التوقعات كما في الشكل (9) الى ان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سيسجل مع نهاية الفصل الثالث/2022 انخفاضاً تبلغ نسبته (5.7%) عن الفصل الثالث من عام 2021 بعد ان دفع الانتشار السريع لسلسلة كورونا الجديدة متحور أوميكرون البنوك الاستثمارية لتعديل توقعاتها لأسعار النفط خلال عام 2022 وتراجع الاستثمار في قطاع الصناعة، فيما توقع بنك باركليز بإمكانية ارتفاع الاسعار بأكثر من المتوقع في حال احتواء فيروس كورونا وارتفاع الطلب على النفط الخام، أما بنك مورجان ستانلي فقد رفع توقعاته للأسعار لتصل إلى أعلى مستوياتها بعد منتصف عام 2022 لتصل إلى (90) دولاراً للبرميل، وهذه الصدمات الإيجابية لأسعار النفط الخام من شأنها ان تحسن الاقتصاد على المدى القصير، الا ان هذا الانتعاش محفوف بشكل خاص بالمخاطر المالية الكبرى التي تنتج عن جمود الموازنة العامة للدولة وانخفاض الحصص الاستثمارية التي توجه للاستثمار الرأسمالي وتؤثر على مستوى الخدمات العامة وخاصة في قطاع المياه التي تتطلب مشاريعها سنوات عديدة ، وحسب تقرير البنك الدولي فيما يخص حالة العراق فإنه من الممكن ان يؤدي استمرار تدهور قطاع المياه الى خسائر كبيرة عبر قطاعات من الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي، العمل، أسعار المحاصيل) كما سيؤثر بنسبة أكبر على الفئات الضعيفة في المجتمع، وان انخفاض امدادات المياه المصاحبة لتغيرات المناخ بنسبة (20%) مع تغيرات كبيرة في غلات المحاصيل ستؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق بنسبة (4%) وانخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة بنسبة (11.8%) والأنشطة غير الزراعية بنسبة (5.4%).

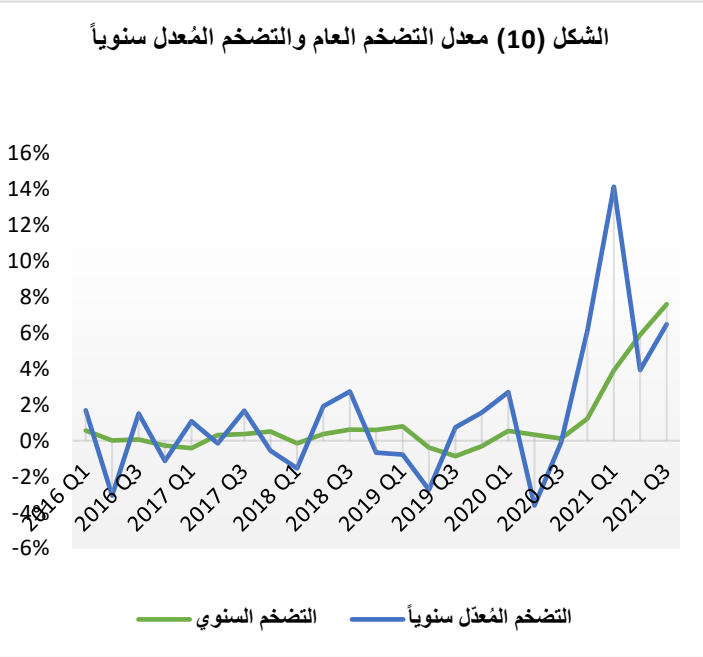


ثانياً: قطاع الأسعار

- المؤشر العام لأسعار المستهلك

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحد مقاييس الأسعار الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات في أسواق التجزئة كأحد المؤشرات الهامة لقياس التضخم ويعتمد قياس المؤشر كثيراً على مدى ملائمة الأوزان الترجيحية وملاءمة توقيتها، كما يمثل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً عاماً في مستوى أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، حيث يعكس التضخم السنوي التغير في مستوى الأسعار في شهر ما مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، وتسبب التغيرات الفجائية والمؤقتة في أسعار بعض مكونات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين تقلبات حادة في معدل التضخم العام، ومثل ذلك التقلب يعوق الحكم على تغيرات الأسعار التي ترجع إلى كل من عوامل ذات طبيعة مستمرة والتي يكون لها تأثير على اتجاهات التضخم في المستقبل من ناحية، ومن ناحية أخرى عوامل ذات طبيعة مؤقتة تتلاشى آثارها بمرور الوقت، وتحاول السياسة النقدية الفاعلة التي تتبعها البنوك المركزية التصدي للتضخم الناتج عن صدمات الطلب المنبثقة عن زيادة النمو الاقتصادي عن الحد الأقصى غير التضخمي، فضلاً عن الآثار الناتجة عن الزيادة الأولية في أسعار السلع والخدمات المحددة إدارياً، وفي ضوء ذلك يتم استبعاد السلع التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك حتى يتسنى إجراء تحليل دقيق للأسباب المؤدية للزيادة في الأسعار، كما يمكن أن يكون الهدف من قياس التضخم هو قياس التغيرات في تكلفة معيشة الأسر (أي المبالغ الإضافية التي تحتاج الأسر إلى إنفاقها للحفاظ على مستوى معيشتها).

الشكل (10) معدل التضخم العام والتضخم المعدل سنوياً

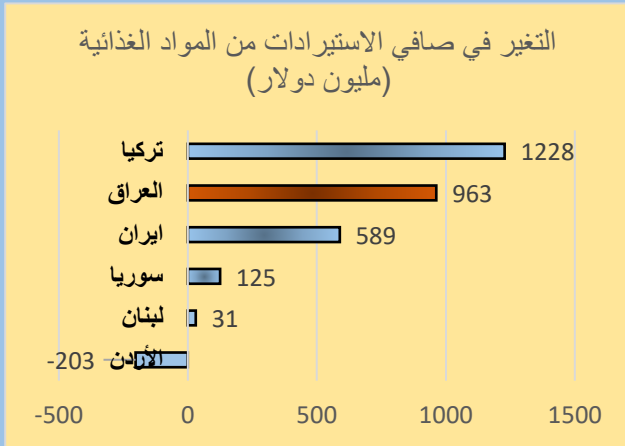


إذ يلاحظ من الشكل (10) بأن التضخم العام قد سجل في الفصل الثالث/2021 (7.6%) مقابل (0.1%) للفصل المماثل من العام السابق، كما سجل معدل التضخم المعدل سنوياً والذي يعد الأكثر تأثراً بالعوامل الموسمية للفصل ذاته من عام 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (6.5%)، وذلك انعكاساً لقرار البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار والذي صدر في نهاية عام 2020 بعد موجة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم والذي أدى إلى خلق ضغوط تضخمية مترافقة مع فترات تأخير لأثر القرار وعلى المدى القصير (سنة من تأريخ إصدار قرار التخفيض) مدفوعة بالارتفاع الحاصل في أسعار السلع المستوردة التي تغطي أكثر من (80%) من حاجة الأسواق العراقية نتيجة تقييم تلك السلع وفق سعر الصرف الجديد الذي ارتفع بنسبة (22.7%) عن ذات الفصل من عام 2020، ومصحوبة بالارتفاع السريع في أسعار النفط الخام والتي أدت

الإطار 2: ندرة المياه المؤدية الى ارتفاع فاتورة الاستيرادات الغذائية

يؤدي انخفاض إمدادات المياه بسبب التغيرات المناخية الى زيادة صافي الاستيرادات من المواد الغذائية عبر دول المنطقة، وكلما زاد الانخفاض في إمدادات المياه ارتفع صافي الاستيرادات، ومع ندرة المياه سيواجه العراق فاتورة غذاء أعلى، بمعنى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستوردة، ومن المتوقع ان تستورد البلاد المجاورة الأخرى بما في ذلك ايران وسوريا وتركيا (كما في الشكل ادناه)، المزيد من الغذاء مع ازدياد ندرة المياه، والاستثناء الوحيد هو الأردن الذي تتخفف لديه صافي الاستيرادات (او زيادة صافي الصادرات) وذلك لأنه قد يصدر منتجات غذائية أكثر قيمة للبلدان المجاورة مع تزايد شدة ندرة المياه في المنطقة بأكملها واستيراد منتجات أقل قيمة من السوق العالمية.

حيث يشهد العالم حالياً ارتفاعاً في أسعار الغذاء العالمية مما سيؤثر على الدول النامية وخاصة العراق الذي يعتمد في تحقيق أمنه الغذائي على الاستيراد من أكثر الدول تأثراً بارتفاع المستوى العام للأسعار عالمياً، ومن المتوقع ان يؤدي الانخفاض في امدادات المياه المصاحبة لتغيرات المناخ - كما أشار تقرير البنك الدولي الخاص بالعراق - الى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (13.9%) كما سيزيد صافي الاستيرادات من المواد الغذائية الى أكثر من (960) مليون دولار أمريكي.



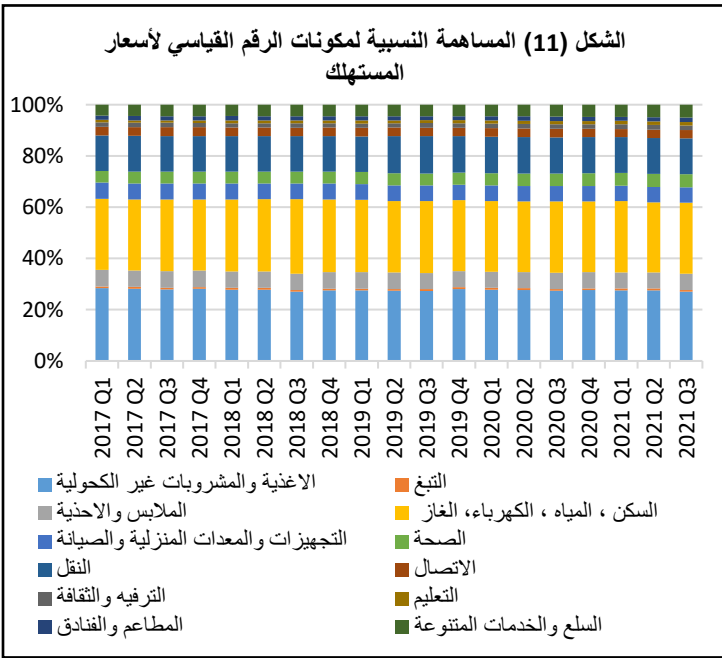
الى توسع أكبر في نمو الاقتصاد العراقي، وزيادة أكبر في معدلات التضخم لهذا الفصل على الرغم من كثافة أجواء عدم اليقين المحيطة باستمرار النمو في الناتج المحلي الإجمالي (بسبب ظهور متحور دلتا-كوفيد) والذي قد ينعكس سلباً على أسعار النفط العالمية، فضلاً عن الدعم المقدم من قبل السلطات النقدية لتنشيط القطاعات الاقتصادية بعد حالة الركود التي مرت بها في عام 2020 والتي زادت من مستويات الانفاق الخاص لتوفير سبل عودة النشاط الاقتصادي، مما يثير مخاوف من بقاء المستوى العام للأسعار ضمن مديات مرتفعة.

ان قرار تخفيض قيمة العملة الذي أنطلق من محاولة تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، والذي خلق ضغطاً تضخمية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وفي ظروف ضعف المؤسساتية واضطراب الأوضاع العامة، والذي نتج عنه تداعيات سلبية على المستوى العام للأسعار، قد أنتج من جهة أخرى ارتفاعاً في مرونة الطلب على الاستيرادات التي انخفضت للفصل الثالث/2021 بنسبة (11.8%) عن ذات الفصل من العام السابق نتيجة انخفاض الطلب على سلع القطاع الخاص، فضلاً عن دور قرار التخفيض في تحويل الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحتمل الى فجوة موجبة بلغت قيمتها (2) ترليون دينار معززاً بحقيقة ان ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2021 بنسبة (80%) والتي من المتوقع ان تبقى مرتفعة حتى منتصف عام 2022 سيزيد من الضغوط التضخمية العالمية ، مع احتمال تغيير مسار النمو الاقتصادي من البلدان المستوردة إلى البلدان المصدرة للطاقة والذي قد يحدث قفزات إضافية في الأسعار على المدى القريب مع الانخفاض الشديد في المخزونات واستمرار النقص في جانب العرض، وبالتالي فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار يتسبب في جزء منه ارتفاع المستوى العام للأسعار عالمياً ، اذ صرحت منظمة فاو للأغذية والزراعة ان أسعار الغذاء العالمية قد بلغت في شهر أيلول/2021 ذروتها خلال عشر سنوات لتسجل (130) نقطة وهي الأعلى منذ أيلول/2011 مدفوعة بارتفاع أسعار الحبوب والزيوت النباتية نتيجة ضعف إنتاج المحاصيل والطلب القوي من الصين، بالإضافة الى تأثير التغيرات المناخية على ندرة المياه والتي تؤثر على أسعار المواد الغذائية (الإطار 2)، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الشحن وخاصة البحري نتيجة للاختناقات الحاصلة في سلاسل التوريد والذي من شأنه إذا استمر أن يسبب زيادة في مستويات أسعار الاستيرادات العالمية بنسبة (11%) والى ارتفاع أسعار المستهلك العالمية بنسبة (1.5%) وذلك حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وبالتالي فإن العراق ووفقاً للظروف الهيكلية لقطاعي الماء والكهرباء فيه سيتصدر

قائمة الدول الأكثر تضرراً نتيجة ارتفاع المستوى العالمي للأسعار.

التضخم المستورد للفصل الثالث من عامي 2020-2021					
السنة	الاستيرادات (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دينار)	التضخم العالمي %	سعر البرميل (دولار)	التضخم المستورد (%)
2020-Q3	15494.7	146821.3	3.18	41.5	33.6
2021-Q3	17743.8	214987.1	4.35	71.4	35.9

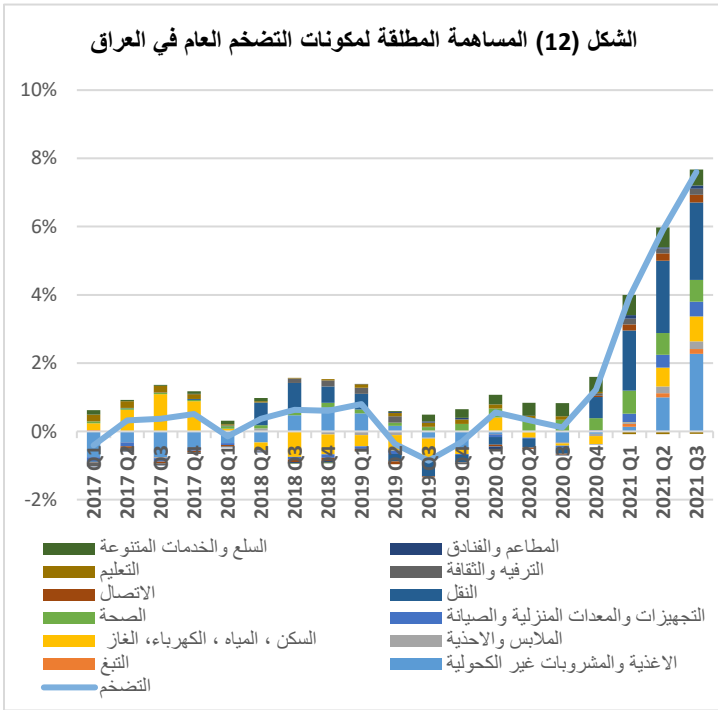
كما ان الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية قد ادى الى ارتفاع معدلات التضخم العالمي، حيث تعد كمية العرض المتاحة وحجم الطلب اليومي عليها الركيزة الأساسية لتحديد سعر النفط الخام، فإذا بقيت كمية العرض والإنتاج اليومي أعلى من حجم الطلب فسيتم ضبط أسعار النفط، إذ أدى الارتفاع التدريجي لأسعار النفط في عام 2021 والتي بلغت في الفصل الثالث من هذا العام (71) دولار/ للبرميل، الى اتخاذ معدل التضخم العالمي منحني تصاعدي بفعل المضاربات المختلفة على السلع العالمية، وبفعل الكتل النقدية الضخمة التي تم ضخها في الاسواق لمعالجة تداعيات كورونا، الامر الذي ساهم بارتفاع مستوى التضخم العالمي للغذاء الى نحو (40%)، وهذا الارتفاع في الأسعار والتضخم يساهمان في ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار المؤدي الى المزيد من ارتفاع معدلات التضخم والذي تستورده الدول النامية من الدول الصناعية من خلال سلتها الاستيرادية، وقد تم احتساب اتجاه التضخم المستورد في العراق بين عامي 2020 و 2021 (الجدول 1) لمعرفة تأثير ارتفاع أسعار النفط العالمية عليه، حيث سجل معدل التضخم المستورد لعام 2021 نسبة (35.9%) مقابل (33.6) لعام 2020 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات من بلدان المنشأ والتي تحتوي اقتصاداتها تضخماً ملحوظاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية كسبب رئيسي.



كما يلاحظ من الشكل (11) ان الأهمية النسبية لمكونات الرقم القياسي الرئيسية (الاعذية والمشروبات غير الكحولية) و (السكن، المياه، الكهرباء والغاز) قد سجلت نسب مساهمة بلغت (27.2%) و (26.4%) على التوالي من الرقم القياسي لتشكل أكثر (53%) من السلة الانفاقية للمستهلك، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مجاميع أقسام (الفواكه والخضار والحبوب واللحوم والألبان والبيض) والتي ارتفعت اسعارها عالمياً بسبب انتكاسات الحصاد والطلب القوي من جانب الصين واضطرابات سلسلة التوريد، حيث يتم توفير أغلب هذه الاقسام في الاسواق العراقية عبر السلة الاستيرادية، فضلاً عن ارتفاع امدادات المياه والكهرباء بسبب ارتفاع اجور اشتراك المولدات في أغلب محافظات العراق في فصل الصيف، فيما ساهمت مجموعة النقل بنسبة (15.1%) من سلة المستهلك الانفاقية مسجلة ارتفاعاً عن ذات الفصل من العام السابق وذلك بسبب زيادة عدد المسافرين عبر الخطوط الجوية العراقية وللرحلات الداخلية والخارجية، فضلاً عن زيادة عدد سيارات القطاع الخاص، وسجلت مجاميع (الملابس والاحذية، التجهيزات والمعدات

المنزلية، الصحة والسلع والخدمات المتنوعة) نسب مساهمة بلغت (6.1%) ، (6.0%) ، (5.4%) ، (5.2%) على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع اسعار الاجهزة المنزلية ومجموعة الاثاث والتجهيزات، فضلاً عن ارتفاع اسعار الادوية وزيادة عدد الاسرة المخصصة لمرضى دلتا كوفيد، أما المجاميع المتبقية (الاتصال، المطاعم والفنادق، الترفيه والثقافة والتعليم والتبغ) فقد سجلت مساهماتها مجتمعة ما نسبته (8.6%) لتتراوح بين (3.2%) كحد أعلى و (0.8%) كحد أدنى، مما يعني ان المجاميع سألفة الذكر ترتبط ارتباطاً مباشراً بالارتفاع الحاصل في اسعار السلة الاستيرادية والتي تنعكس انعكاساً سلبياً على القدرة الشرائية للمستهلك.

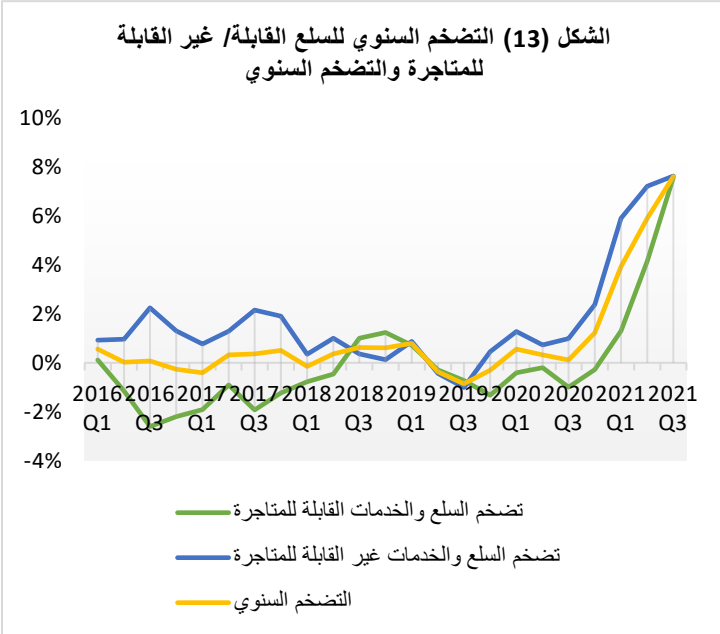
اما عن النمو الحاصل في مكونات اسعار سلة المستهلك للفصل الثالث من عام 2021 عن ذات الفصل من العام السابق (كما في الشكل 12) فقد احتلت مجموعة التبغ المرتبة الأولى في سلة المستهلك وبنسبة نمو بلغت (18.5%) نتيجة لارتفاع اسعار السكاكر التي فرضت عليها الحكومة ضرائب بنسبة (100%)، حيث يتم في العراق وبحسب دراسة اجرتها وزارة التخطيط استهلاك سكاكر بقيمة (1.8) دولار/ يومياً وبنحو (657) مليون دولار سنوياً، أما مجموعة النقل فقد احتلت المرتبة الثانية محققة نسبة نمو بلغت (16.2%) بعد الارتفاع الحاصل في الادوات الاحتياطية للسيارات التي سجل بعضها ارتفاعاً بنسبة (300%)، فضلاً عن زيادة الاستثمار الخاص في قطاع النقل الذي يمثل بعداً اقتصادياً تماشياً مع الزيادة المستمرة في أعداد السكان، كما احتلت مجموعة الصحة المرتبة الثالثة وبنسبة نمو بلغت (12.4%) بسبب ارتفاع تكاليف الادوية المستوردة في العراق ، فضلاً عن سد مجالات النقص في توريد معدات الوقاية الشخصية عالية الجودة، وتزويد المستشفيات والمراكز الصحية بكميات كافية من عيوب الاوكسجين التي تم استيرادها، وسجلت مجاميع (الترفيه والثقافة، السلع والخدمات المتنوعة، الاغذية والمشروبات غير الكحولية، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، الملابس والاحذية) نموها ارتفاعاً بلغت نسبته (9.7%) ، (9.3%) ، (8.4%) ، (7.2%) ، (7%) على التوالي عن ذات الفصل من عام 2020، نتيجة ارتباط مجاميع الترفيه والثقافة والسلع والخدمات المتنوعة والاتصال والذي افرز تكوين عدة مواقع للتسوق الالكتروني السريع للسلع والخدمات ولكافة انحاء العراق مع خدمة الدفع عند الاستلام، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأغذية عالمياً بسبب الاختناق الحاصل في موانئ الشحن العالمية والذي أدى الى اضطراب سلاسل التوريد، اما مجاميع (المطاعم والفنادق ، الملابس والاحذية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز) التي سجلت نمواً بلغت نسبته (5.8%) ، (3.6%) ، (2.7%) على التوالي فقد ساهمت هي الأخرى بارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسبب خدمات التوصيل السريع للأطعمة الجاهزة



والملابس والاحذية التي أصبحت أمراً شائعاً في فترات الحظر الشامل والجزئي، فضلاً عن ارتفاع سعر الوحدة الواحدة من الكهرباء في فصل الصيف بسبب ارتفاع أسعار التجهيز من المولدات الأهلية وزيادة ساعات القطع المبرمج للطاقة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الإيجارات بسبب قدوم الآلاف من المحافظات الى بغداد التي تعج بالمناطق التجارية والمطاعم والتي تؤهل الأشخاص الذين لا يملكون مهنة محددة الى إيجاد فرص عمل وبأبي مفصل سواء محال المواد الغذائية والمنزلية وايضا المطاعم وحتى في البناء.

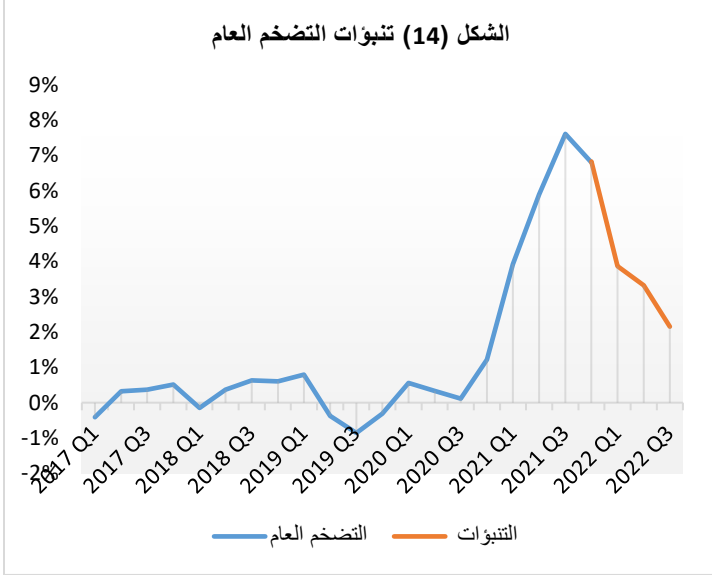
فيما سجلت مجموعة التعليم ولذات المدة انخفاضاً بلغت نسبته (5.4%) ، بسبب جائحة كورونا والتحول إلى التعليم الإلكتروني مع عدم توفر مستلزمات هذا التحول مما أسهم في زيادة عدد الأطفال خارج المدارس، اذ يظهر التسرب المدرسي بصورة واضحة في مناطق القرى والأرياف التي تعاني بصورة أشد نظراً لقلّة عدد الملاكات التربوية وتكدسها في المدارس داخل مراكز المدن فضلاً عن اتجاه الطلاب في سن مبكرة إلى سوق العمل لمساعدة عائلاتهم، ليطلق البنك الدولي تحذيره من أن مستويات التعليم بالعراق هي من بين أدنى المستويات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يعتقد أغلب المحللين الاقتصاديين أنه من المفيد عند تحليل التضخم التفريق بين السلع القابلة للمتاجرة الدولية والسلع غير القابلة للمتاجرة الدولية، فالسلع القابلة للمتاجرة الدولية هي السلع التي يمكن بيعها في بلد آخر غير البلد التي تم انتاجها فيه ، والتي يجب ان تتبع قانون السعر الواحد* ، والذي يفرض أن تكلفة السلعة أو الخدمة هي نفسها في كل مكان يتم بيعها فيه، على عكس السلع غير القابلة للمتاجرة ، والتي لا يمكن بيعها من الناحية النظرية في بلد آخر، تتميز السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة بتضخم أقل مقارنة بالسلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة والتي يعتمد سعرها على مكان بيعها، وهذان النوعان من السلع والخدمات هما اللذان يشكلان سلة أسعار المستهلك، اذ إنه من المتوقع أن يحدث توحيد في السعر لأنه يمكن استغلال أي تمايز في الأسعار من أجل المراجعة، حيث يمكن شراء السلع والخدمات في الموقع بأقل سعر ثم إعادة بيعها من أجل الربح في المواقع ذات الأسعار المرتفعة ، اما السلع غير القابلة للمتاجرة فإنها تحقق تنافساً محلياً فقط ، وبالتالي يمكن أن يكون لها أسعار مختلفة من بلد إلى آخر حسب مبدأ الكفاءة ولا توجد فرص للمراجعة، وهذا يعكس مبدأ الميزة النسبية التي يتمتع بها كل بلد.



* ينص (قانون السعر) على أنه اسواق المنافسة الخالية من تكاليف النقل والحواجز التجارية مثل التعريفية الكمركية فإن البضائع المتشابهة المباعة في مختلف البلدان يجب أن تباع بنفس السعر عندما يتم التعبير عن أسعارها بالعملة نفسها)

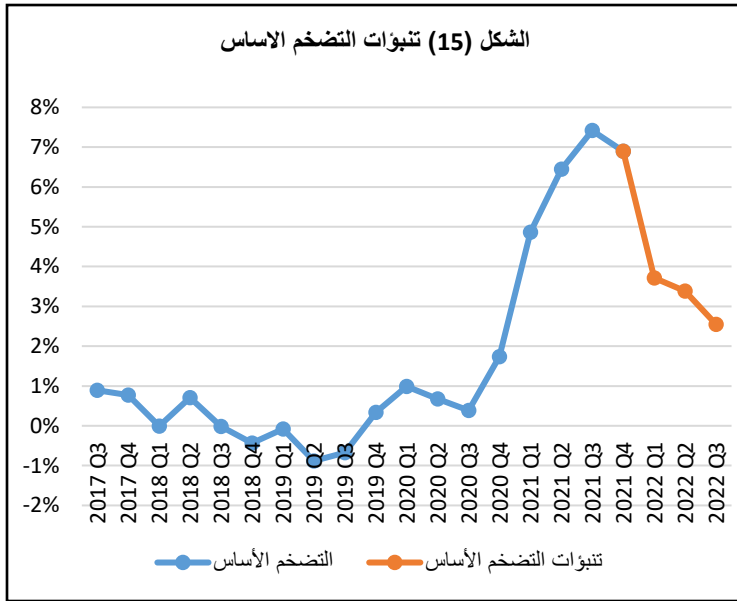
وقد أظهرت سلة أسعار المستهلك في العراق عند تقسيمها الى سلع قابلة للمتاجرة الدولية و سلع غير قابلة للمتاجرة الدولية ان تضخم السلع القابلة للمتاجرة الدولية قد سجلت في الفصل الثالث من عام 2021 معدلات موجبة بلغت نسبتها (7.6%) بعد ان كانت قد سجلت معدلات سالبة بلغت نسبتها (1%) لذات الفصل من العام السابق ضمن توجهات الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية وأسعار الغذاء فضلاً عن تأثيرات قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، ليمتد تأثير ارتفاع أسعار السلع القابلة للمتاجرة الدولية الى قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة الدولية والمتمثل بالخدمات المحلية التي ستزداد الأجر فيها مؤدياً الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بأثر (بالاسا سامويلسون).



وتشير تنبؤات التضخم العام الى انه سيسجل ارتفاعاً ملحوظاً في الفصل الرابع/2021 وبنسبة (6.8%)، ثم ليسجل انخفاضات متتالية ليصل في الربع الأول من عام 2022 نسبة (3.9%) عن ذات الفترة التي أعقبت قرار تخفيض قيمة العملة، ثم لينخفض أكثر في الفصل الثاني من عام 2022 مسجلاً (3.3%) عن ذات الفصل من عام 2021، ليستقر في الفصل الثالث/2022 مسجلاً نسبة (2.2%) عن ذات الفترة من عام 2021 ليقترب من معدلاته الطبيعية بعد انتهاء فترات الإبطاء لقرار التخفيض على الأمد القصير وانتهاء صدمة القرار في الأسواق العراقية.

- التضخم الأساس Core Inflation

يعرف التضخم الأساس بأنه التغير الحاصل في أسعار السلع والخدمات مستبعداً منه الغذاء والطاقة، حيث تعد منتجات الغذاء والطاقة متقلبة للغاية بحيث يتعذر تضمينها وهذا الاستبعاد يجعل التضخم الأساس قصير الأجل أكثر دقة من معدل التضخم العام في قياس اتجاهات التضخم الأساسية، وهذه الدقة هي سبب تفضيل البنوك المركزية استخدام معدل التضخم الأساس عند وضع السياسة النقدية، حيث يُنظر إلى التضخم الأساس على أنه دليل مهم لاتجاهات التضخم طويلة الأجل، إلا أنه إذا استمرت الزيادات في أسعار الوقود لفترة من الزمن فإنه يمكن لتلك الزيادات أن تؤثر على التضخم الأساس عن طريق رفع توقعات الأسعار، وبالتالي سيكون هذا النوع من التضخم الذي يستبعد العديد من الأسعار مصدراً لتضليل المستهلكين، إذ يجب عليهم دفع ثمنها.



ويلاحظ من الشكل (15) بأن التضخم الأساس سجل في الفصل الثالث/2021 مستويات مرتفعة وغير مسبوقه بلغت (7.4%) بعد ان سجل في الفصل الثالث/2020 مستوى يقترب من الصفر وبنسبة بلغت (0.4%)، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لقرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار التي تظهر آثارها على المدى القصير (لمدة سنة في الغالب)، فضلاً عن ارتفاع المستوى العالمي للأسعار الذي شمل كافة مجاميع السلع القابلة للمتاجرة الدولية والتي تمتد تأثيراتها الى السلع غير القابلة للمتاجرة الدولية والتي تلقي بضررها على أسعار الأسهم والعقارات.

وتشير التنبؤات الى ان التضخم الأساس سيسجل انخفاضات متتالية ليبلغ في الفصل الأول/2022 نسبة (3.7%) مؤيداً بالتوقعات بانفراج قريب في سلاسل التوريد العالمية، ومحققاً لوجهات نظر بعض البنوك القائلة بأن التضخم مؤقت، لتستمر مستوياته بالانخفاض للفصل الثاني/2022 مسجلاً نسبة (3.4%)، ولتصل في الفصل الثالث/2022 الى (2.6%) ليقترّب من معدلاته الطبيعية بعد ان يتم اشباع الطلب العالمي المكبوت من السلع والخدمات وزوال آثار قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الذي يكون قد تم استيعابه في الأسواق العراقية.

- المخفض الضمني للنتائج المحلي الاجمالي

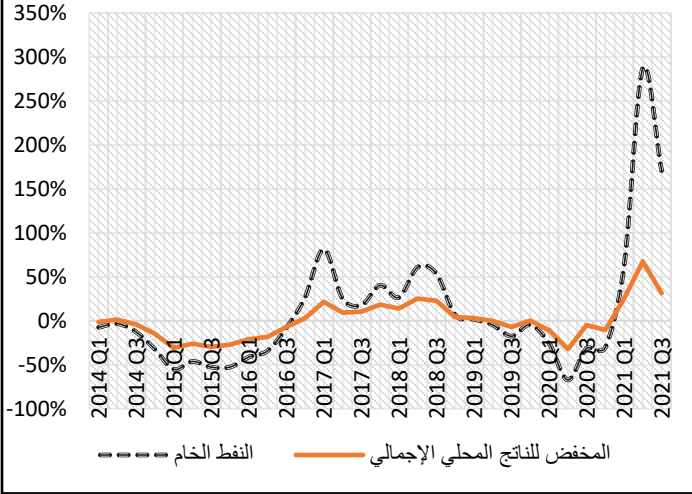
يعرف معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي والذي يطلق عليه ايضاً المخفض الضمني بأنه نسبة قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة بالاسعار الجارية الى تلك الاسعار السائدة في سنة الاساس، وتساعد هذه النسبة في اظهار مدى حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع الاسعار بدلاً من الزيادة في الانتاج.

وعلى الرغم من تناول التقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس التغيرات في اسعار سلة المستهلك، الا ان مؤشر المخفض الضمني يعد الاكثر شمولاً بالنظر لأنه يقيس اسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد سواء كانت وسيطة ام نهائية كما يضم اسعار الجملة والتجزئة، فيما يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك اسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكين فقط، كما يشمل المخفض الضمني تلك السلع المنتجة محلياً فقط حيث لا تشكل السلع المستوردة جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي ولا تظهر في المخفض الضمني، ويخصص مؤشر اسعار المستهلك اوزاناً ثابتة لأسعار السلع المختلفة فيما يستخدم المخفض الضمني اوزاناً تتغير مع تغير تكوين الناتج المحلي الاجمالي، لذا يتأثر المخفض الضمني بمكونات الناتج المحلي الاجمالي التي يشكل النفط الخام في الدول المصدرة للنفط ومنها العراق نسبة كبيرة من الناتج.

يلاحظ من الشكل (16) بأن المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي قد بدأ ومنذ الفصل الأول/2021 بتسجيل معدلات موجبة ليلعب ذروته في الفصل الثاني/2021 ليعود الى الانخفاض في الفصل الثالث من ذات العام نتيجة تسجيل المخفض الضمني للنفط الخام نمواً موجباً متباطئاً عن الفصل الذي سبقه وبنسبة ارتفاع بلغت (31.4%) عن ذات الفصل من عام 2020، مواكباً للتباطؤ في نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

وتشير تنبؤات الناتج الحقيقي والاسمي الى ان معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي سيعاود الارتفاع ليحقق في الربع الرابع/2021 نسبة نمو تبلغ (33.8%) نتيجة التوقعات ببلوغ سعر برميل النفط الخام العالمي (90) دولار للبرميل ثم لينخفض في الفصل الأول/2022 مسجلاً نمواً تبلغ نسبته (6.7%) عن الفصل الأول/2021 الذي شهد بدء ارتفاع أسعار النفط العالمية بعد تخفيف سياسات الاغلاق، وليسجل في الفصل الثاني/2022 نمواً سالباً تبلغ نسبته (3.9%) نتيجة توقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية عن مستوياتها في النصف الثاني/2021، وليسجل في الفصل الثالث/2022 مستويات سلبية اكثر انخفاضاً بالمقارنة مع مستوياته في الفصل الثالث/2021 ومقترباً من مستوياته في الفصل الثالث/2018 الذي بلغ فيه سعر برميل النفط الخام عالمياً (61) دولار للبرميل.

الشكل (16) معدل النمو السنوي للمخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي، والنفط الخام %



ثالثاً: القطاع النقدي Monetary Sector

لعبت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي خلال جائحة كوفيد-19 والتي بدأت في عام 2020 دوراً أساسياً في تمكين الاقتصاد العراقي لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية التي مر بها وفي إطار تنفيذ عملياتها في إدارة السيولة من خلال ادواتها التقليدية وغير التقليدية التي تضمنت تقديم حزم من الدعم المالي للتخفيف من الركود الذي أصاب الاقتصاد العراقي عبر توفير الموارد المالية اللازمة لتعجيل النمو الاقتصادي المرغوب لتحقيق التوازن بين نمو القطاعين الحقيقي والنقدي وبما يضمن أدنى مستوى ممكن من التضخم والذي سيختل بخلاف ذلك المستوى العام للأسعار ولا يتحقق الاستقرار السعري الذي يعد الهدف النهائي للسياسة النقدية في العراق.

- العملة المصدرة للتداول Currency in Circulation

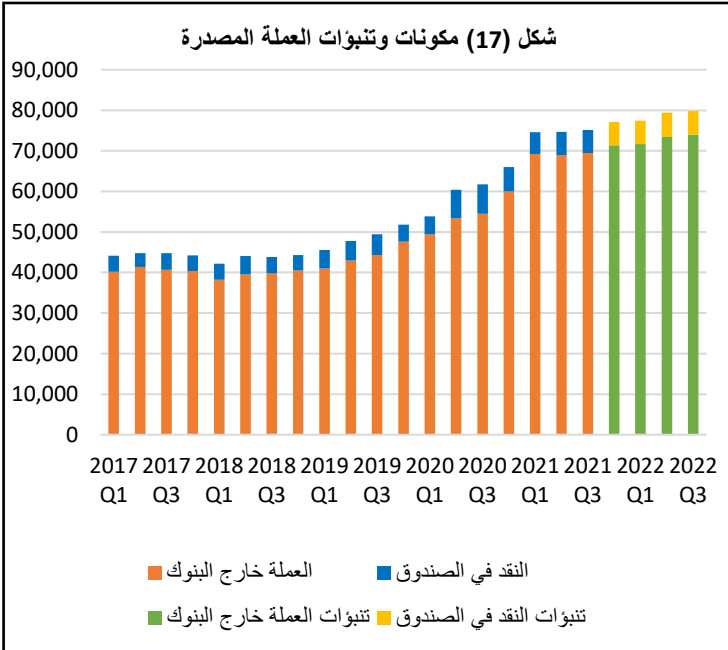
وتشمل العملة المصدرة الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي والتي تحتفظ بها المصارف التجارية في خزائنها مع تلك التي يحتفظ بها الافراد خارج الجهاز المصرفي، ويتم احتسابها من خلال المعادلة الآتية:

العملة المصدرة = العملة خارج البنوك + النقد في صندوق

المصارف التجارية

استمرت العملة المصدرة في العراق في الفصل الثالث من عام 2021 بتسجيل معدلات نمو موجبة متباطئة بلغت نسبتها (21.8%) لتصل الى (75.2) ترليون دينار مقابل (61.7) ترليون دينار عن ذات الفصل من عام 2020، ويعزى هذا الارتفاع الى نمو العملة خارج البنوك التي حققت ارتفاعاً بلغت نسبته (27.6%) لأسباب عدة يبرز في مقدمتها الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار نتيجة انعكاسات قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الذي صدر في أواخر عام 2020 والذي أدى الى ارتفاع أسعار المعروض السلعي الذي يتمثل غالبية السلع المستوردة والمقيمة بالدولار، (وهذا القرار تتضاءل آثاره بتأخره بفترة الزمنية لإصداره على المدى القصير)، فضلاً عن الارتفاع الحاصل بالأسعار نتيجة ارتفاع المستوى العالمي للأسعار والذي ينعكس على الأسعار المحلية والآثار السلبية التي يولدها على نافذة العملة الأجنبية التي ارتفعت مبيعاتها نتيجة ضغوط أسعار السلع المستوردة عالمياً، وارتفاع النفقات الحكومية نتيجة الموازنة التشغيلية في العراق وبخاصة فقرة الرواتب والأجور لمنتسبي الدولة والقطاع العام بكل ما يولده من زيادة في الطلب الكلي الذي لا يقابله نمو في القطاعات السلعية غير النفطية وهذا بدوره يؤدي الى ظهور **تضخم الطلب** والذي ينشأ نتيجة لزيادة الانفاق النقدي على العرض الكلي وزيادة سرعة تداول النقد مما يولد حاجة الى زيادة كميات العملة في التداول التي تؤدي الى زيادة نمو العملة المصدرة، فيما سجل النقد في صناديق المصارف التجارية ولذات المدة تراجعاً بلغت نسبته

شكل (17) مكونات وتنبؤات العملة المصدرة



(21.5%) وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على النقود لأغراض المعاملات اليومية الذي يتأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي بدوره الى زيادة السحوبات من المصارف التجارية نتيجة لتفضيل الافراد الاحتفاظ بالنقود بصورتها السائلة.

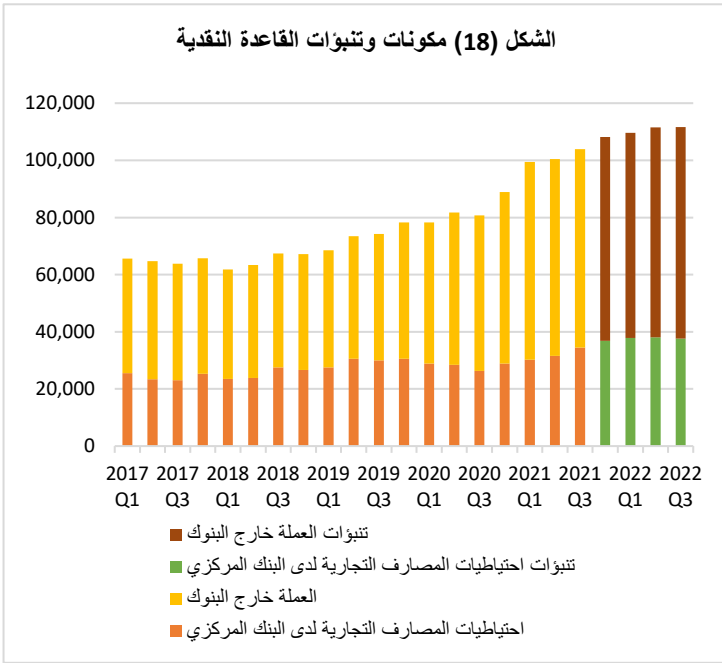
وتشير التنبؤات الى ان العملة خارج البنوك ستسجل في الفصل الرابع/2021 ارتفاعاً تبلغ نسبته (19%) عن ذات الفصل من عام 2020 مع سريان آثار قرار تخفيض قيمة العملة وتوقعات باستمرار ارتفاع المستوى العالمي للأسعار مسجلة معدل نمو موجب متباطئ عن الفصل الثالث من عام 2021، ولتسجل في الفصل الأول من عام 2022 نسبة نمو تبلغ (3.6%) عن ذات الفصل من عام 2021 الذي سجلت فيه معدلات نمو مرتفعة بلغت نسبتها (38.6%) نتيجة التوقعات التضخمية التي صاحبت قرار التخفيض، فيما ستسجل في الفصلين الثاني والثالث/2022 نسبة نمو تبلغ (6.5%) عن ذات المدة من عام 2021 لتقترب من مستويات نموها في الفصل الأول من عام 2019، معلنه زوال الآثار التضخمية لقرار تخفيض العملة (الشكل 17).

- القاعدة النقدية Monetary Base

يعد مصطلح النقود فائقة القوة High Powered Money أو الأساس النقدي الذي يتضمن كل من العملة خارج البنوك واحتياطيات المصارف التي تضم بدورها (الودائع التي تحتفظ بها المصارف في البنك المركزي + النقد الذي تحتفظ به المصارف التجارية في صناديقها لمواجهة سحوبات زبائنها) من المؤشرات النقدية بالغة الأهمية الذي يتم تضمينه في جانب المطلوبات، والذي يقابله في جانب الموجودات كل من صافي الائتمان المحلي للبنك المركزي للحكومة والمصارف وصافي الموجودات الأجنبية.

يلاحظ من الشكل (18) بأن القاعدة النقدية قد سجلت في الفصل الثالث/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (28.8%) لتصل الى (104) ترليون دينار مقابل (80.7) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة بلغت (27.6%) التي شكلت نسبة (66.8%) من إجمالي القاعدة النقدية، فضلاً عن تحقيق احتياطيات المصارف (الإلزامية والفائضة) التي تشكل نسبة (33.2%) من إجمالي القاعدة النقدية نمواً بلغت نسبته (31.4%) عن ذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك الى ازدياد سرعة تداول النقود من (1.5) مرة في النصف الثالث/2020 الى (1.8) مرة في النصف الثالث/2021 بسبب ارتفاع مستويات التضخم الذي يتطلب نقوداً أكثر والذي يتناسب طردياً مع سرعة دوران النقود، إذ يؤدي ارتفاع مستوى التضخم الى ارتفاع تكاليف الاحتفاظ بالنقود، لذا فإن سرعة

الشكل (18) مكونات وتنبؤات القاعدة النقدية



دوران النقد هو أحد أكثر المتغيرات المستخدمة من البنوك المركزية لتحديد النمو النقدي وصياغة السياسة النقدية. وتشير التنبؤات الى ان القاعدة النقدية ستشهد خلال الفصل الرابع من عام 2021 معدل نمو مرتفع تبلغ نسبته (21.7%) عن نهاية عام 2020 لتبلغ (108.2) ترليون دينار وذلك بسبب توقعات بنمو العملة خارج البنوك ولذات المدة بنسبة (19%) لترتفع سرعة تداول النقد في نهاية العام الى (2.3) مرة ، أما في الفصل الأول/2022 فيتوقع ان تسجل القاعدة النقدية نمواً موجباً متباطئاً تبلغ نسبته (10.2%) وذلك بسبب توقعات بانخفاض نمو العملة خارج البنوك التي ستسجل نمواً تبلغ نسبته (3.6%)، كما يتوقع ان تسجل القاعدة النقدية للفصل الثالث من عام 2022 نمواً تبلغ نسبته (7.4%) بسبب نمو العملة خارج البنوك بنسبة (6.5%) عن ذات الفصل من عام 2020، وتسجيل المصارف التجارية نمواً في احتياطياتها بنسبة (9%)، وتأتي توقعات القاعدة النقدية بتسجيل معدلات نمو متباطئة تماشياً مع التوقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية الى نحو (60) دولار/ للبرميل لتواكب مستوياتها في الفصل الرابع/2019 ، فضلاً عن توقعات بانخفاض مستويات التضخم الى (2.2%) وذلك بعد انتهاء صدمة قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في الأسواق العراقية، لتسجل سرعة تداول النقد في هذا الفصل (1.7).

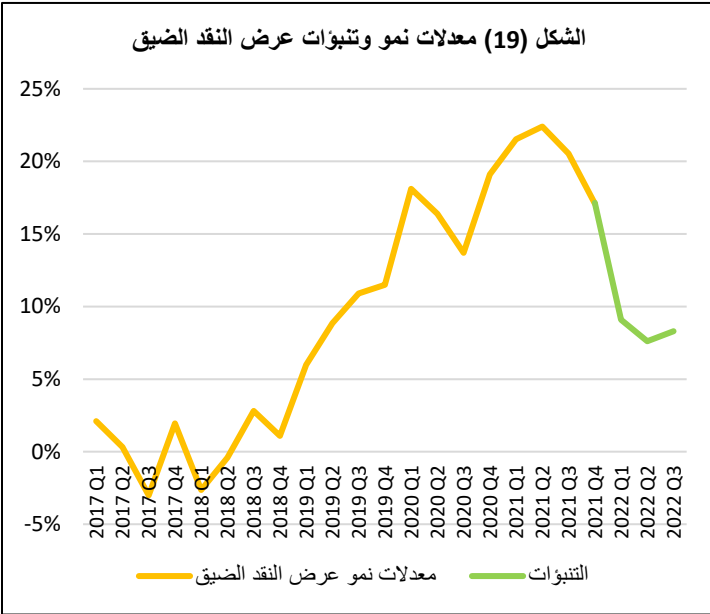
- عرض النقد الضيق Money Supply M1

يقصد بعرض النقد الضيق مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، كما يقصد بهذا النوع من النقود مجموع الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب والعملة الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية، لذا يشمل هذا النوع من النقود الأصول المالية المستخدمة مباشرة في عمليات الشراء واستبعاد الأصول الأخرى التي لا تتمتع بسهولة كاملة ولذا لا تدفع المصارف عنها فائدة، وهذا المعيار يركز على دور النقود كوسيلة للتبادل لأنه يربط المبالغ المالية السائلة في الاقتصاد بإجمالي الانفاق المحلي، ويتم احتساب عرض النقد الضيق من خلال المعادلة الآتية:

عرض النقد الضيق M1 = العملة خارج البنوك + الودائع الجارية

سجل عرض النقد الضيق للفصل الثالث/2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (20.5%) ليصل الى (116.3) ترليون دينار مقابل (96.5) ترليون دينار للفصل المماثل من العام السابق، ويعزى هذا النمو الملحوظ في عرض النقد الضيق بالدرجة الأساس الى النمو الحاصل في العملة خارج البنوك التي تشكل نسبة (59.7%) من عرض النقد الضيق وبنسبة بلغت (27.6%)، كما سجلت الودائع الجارية التي تشكل نسبة (40.3%) من

الشكل (19) معدلات نمو وتنبؤات عرض النقد الضيق



عرض النقد الضيق نمواً بلغت نسبته (11.4%)، ويشير هذا النمو في عرض النقد الضيق الى ازدياد معدلات السيولة النقدية لمواجهة متطلبات الانفاق المتزايد نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

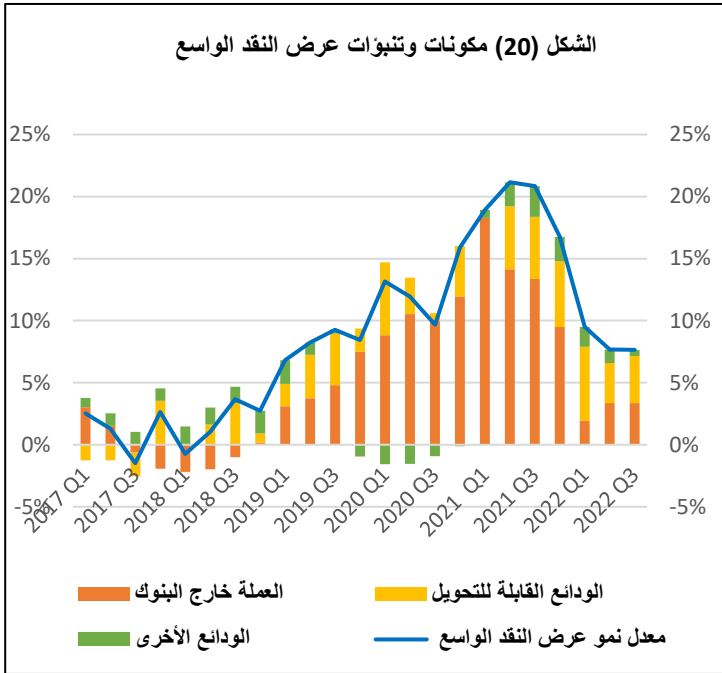
وتشير التنبؤات الى ان عرض النقد الضيق سيواصل الارتفاع مسجلاً نمواً ملحوظاً تبلغ نسبته (17.1%) عن نهاية عام 2020، الا ان هذا النمو سيسجل تباطؤاً موجباً مع نهاية الفصل الأول/2022 لتبلغ نسبته (9.1%) عن الفصل الأول/2021.

- عرض النقد الواسع Broad Money

ويشمل عرض النقد بالمعنى الواسع عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضافاً إليه الودائع لأجل والودائع الثابتة وودائع توفير البريد، وقد سجل عرض النقد الواسع للفصل الثالث/ 2021 ارتفاعاً بلغت نسبته (20.1%) عن الفصل المماثل من عام 2020 ليصل الى (135.1) ترليون دينار مقابل (112.5) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2020.

وتعزى الزيادة الحاصلة في معدل نمو عرض النقد الواسع بالدرجة الأساس الى الارتفاع الحاصل في عرض النقد الضيق الذي شكل نسبة (86.1%) من اجمالي عرض النقد الواسع وذلك بسبب تعرض العملة المحلية لضغوطات تخفيض قيمتها أمام العملات الأجنبية والذي أدى الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية، حيث يتحمل المستهلكون كلفة الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستيراد سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل، فضلاً عن تسجيل جانب المطلوبات غير النقدية التي تضم كلاً من (ودائع التوفير والودائع الثابتة والبريد) والتي تشكل نسبة (13.9%) من اجمالي عرض النقد الواسع نمواً سنوياً بلغت نسبته (17.4%) وذلك بسبب قيام المصارف الحكومية برفع نسبة الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر لتصبح (4.5%)، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنة لتكون (5.5%)، اما الودائع الثابتة لمدة سنتين فقد تم رفع أسعار الفائدة عليها (6.5%)، مما يعني تحقيق هذا النوع من الودائع فاعلية في زيادة عرض النقد الواسع بسبب رفع أسعار الفائدة عليها.

وتشير تنبؤات عرض النقد الواسع كما في الشكل (20) الى انه سيبدأ ومنذ نهاية عام 2021 بتسجيل معدلات نمو موجبة متباطئة ليسجل في الفصل الرابع/2021 نسبة نمو تبلغ (16.7%) ليبلغ (140) ترليون دينار بسبب توقعات بانخفاض نمو العملة خارج البنوك ضمن المطلوبات النقدية وانخفاض المطلوبات غير النقدية التي تشتمل على (الودائع الزمنية والادخارية والبريد)، وليسجل في الفصلين الثاني



والثالث/2022 نسبة نمو تبلغ (7.7%) و (7.6%) على التوالي عن ذات الفترة من عام 2021 والذي من المتوقع ان يرتفع فيه عرض النقد الواسع بسبب ارتفاع حيازة البنك المركزي العراقي لأوراق الدين التي تؤدي الى خلق النقود فيما يعرف بمصطلح تنقيد الدين (Debt monetization) وهو المقصود بتعبير التمويل بالإصدار النقدي حيث يأخذ البنك المركزي على عاتقه شراء السندات الصادرة من الحكومة عن طريق السوق الثانوي ، أو السماح للحكومة بالحصول على رصيد سلبي، وفي كلتا الحالتين يتم إنشاء أموال جديدة بشكل فعال تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فضلاً عن الضغوط التضخمية التي سببها قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي والتي أدت الى زيادة تكلفة الاحتفاظ بالنقود لانخفاض قيمتها.

- أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

لم يقف البنك المركزي العراقي بصفته الراعي الأول للاستقرار النقدي والاستقرار المالي مكتوف اليدين امام الأزمات الاقتصادية والمالية، بل بادر الى استحداث أدوات جديدة غير تقليدية لسياسته النقدية، وقد برز ذلك بشكل واضح في رده على تداعيات أزمة Covid-19 بعد ان اثبتت الأدوات التقليدية محدودية قدراتها في اخراج الاقتصادات من حالة الركود التي تمر بها تلك الاقتصادات، فضلاً عن ادواته التقليدية التي يبرز في مقدمتها سعر صرف فعال والذي يسعى من خلاله الى تفعيل الأنشطة المحلية لإخراج الاقتصاد العراقي من حالة الركود التي مر بها في عام 2020، كذلك لتحقيق التوازن بين النقد الأجنبي والمحلي في الأسواق العراقية من خلال سياسة التعقيم.

- نافذة بيع العملة الأجنبية

قام البنك المركزي العراقي ومنذ نهاية عام 2003 باستحداث أداة نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، والتي تتضمن قيام البنك المركزي العراقي ببيع الدولار الأمريكي وضمن جلسات يومية يعقدها، لتتحقق منها أغراض عدة منها الحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية، فضلاً عن تمويل استيرادات القطاع الخاص من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وإجراءات البنك المركزي في نهاية عام 2020 في خفض القوة الشرائية للدينار العراقي والاثار المترتبة عليها في رفع القدرة التنافسية للسلع المحلية، وتوفير إيرادات للموازنة العامة للدولة التي عانت في عام 2020 من عجز في توفير مواردها بسبب

إطار (3): العوامل المساهمة في تحديد وجود تضخم في عرض النقد

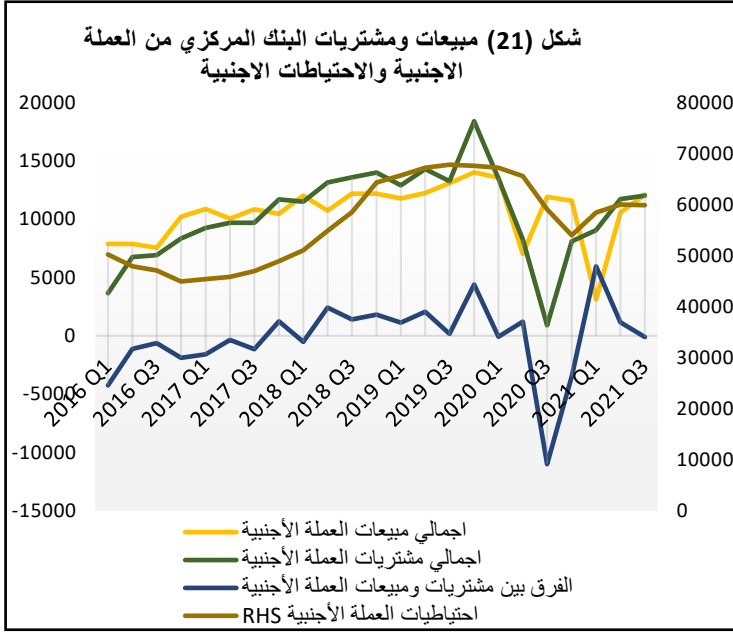
- المضاعف النقدي **Monetary Multiplier**: والذي يمثل النسبة بين عرض النقد (M2) والأساس النقدي (M0) وكلما كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من واحد كلما كان عرض النقد أكبر مع ثبات الأساس النقدي، وقد سجلت قيمة المضاعف للفصل الثالث/2021 (1.3) مقابل (1.4) للفصل المماثل من العام الماضي ويعزى هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي ولذات المدة الى النمو الحاصل في النقد في صندوق المصارف التجارية لمواجهة سحبات زبائنها، مع الإشارة الى ان القاعدة النقدية حققت نمواً بلغت نسبته (28.8%) مقابل نمو عرض النقد بنسبة بلغت (20.1%) وان الاحتياطي الالزامي هو نسبة ثابتة من الودائع الجارية وودائع التوفير والثابتة.

- معامل الاستقرار النقدي **Coefficient of Monetary Stability** : او معامل الضغط التضخمي وهو مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس ابعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما بالاستناد الى بعض تحليلات نظرية كمية النقود ضمن إطار نسبي، حيث تتم عملية مقارنة تطور عرض النقود بتطور الطلب على النقود، وبمعنى آخر فإنه يجب تساوي معدل التغير في وسائل الدفع مع التغير في اجمالي الناتج الحقيقي فهذا يعني ان المعيار يساوي واحد صحيح وذلك يدل على وجود حالة استقرار نقدي اما إذا سجل معدل تغير كمية وسائل الدفع الى معدل التغير في اجمالي الناتج الحقيقي اكثر من واحد صحيح فإنه يدل على وجود ضغوط تضخمية تدفع الأسعار نحو الارتفاع، اما اذا كان معامل الاستقرار اقل من واحد صحيح فإن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

سجل معامل الاستقرار النقدي في العراق للفصل الثالث/2021 (1.6%) ليعكس وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد العراقي نتيجة حالة التضخم النقدي بسبب سياسة التنقيد بالدين والتي أدت الى التوسع بالإصدار النقدي، بعد ان سجل هذا المعامل نسبة (-0.6) لذات الفصل من عام 2020 والذي يوضح مرور الاقتصاد العراقي في حالة انكماش تام بعد توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كوفيد-19.

انخفاض أسعار النفط العالمية، وقد كان لهذا الاجراء دور في تخفيض مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية.

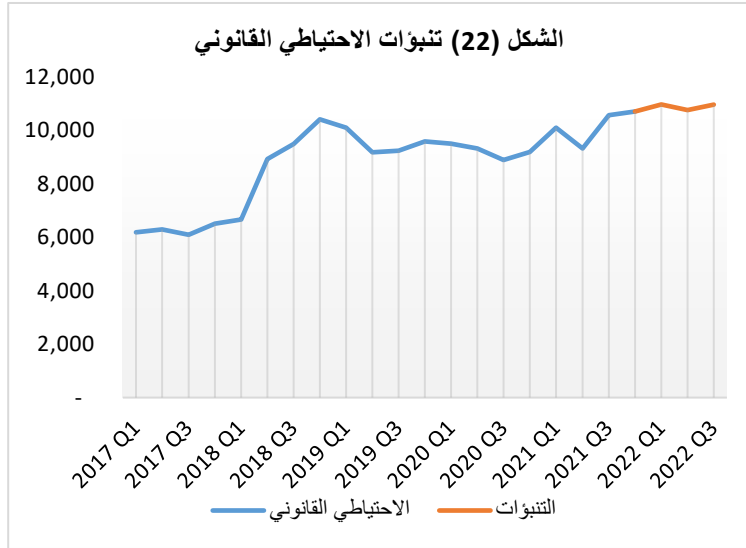
يلاحظ من الشكل (21) بأن مبيعات البنك المركزي العراقي في نافذة العملة الأجنبية وللفضل الثالث/2021 قد حققت نمواً بلغت نسبته (1.7%) لتبلغ في هذا الفصل (12.1) مليار دولار مقابل (11.9) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا النمو في نسبة مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية الى زيادة مبيعاته من النقد الأجنبي لأغراض السفر والسياحة والعلاج والدراسة وذلك بعد عودة التعافي للأنشطة العالمية بعد ان قلل وصول كميات متتالية من اللقاحات من مخاوف كوفيد-19، فيما حققت مشترياته ولذات المدة نمواً بلغت نسبته (1234.4%) لتبلغ (12) مليار دولار مقابل (900) مليون دولار للعام السابق، وذلك بعد ان شهدت أسعار النفط العالمية لهذا الفصل نمواً بلغت نسبته (72%)، حيث يقوم البنك المركزي بتوجيه مشترياته للعملة الأجنبية من الحكومة المحلية مقابل تغطية احتياجاتها من النقد بالعملة المحلية لتمويل نفقاتها المختلفة فضلاً عن استخدامه لجزء من تلك المشتريات لتعزيز الاحتياطي النقدي، اما الفرق بين مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية ومشترياتها للفصل الثالث/2021 فقد بلغ (95) مليون دولار لصالح المبيعات مقابل (11) مليار دولار لصالح المبيعات للفصل الثالث/2020.



- الاحتياطات القانونية Required Reserves

انسجماً مع دور السلطة النقدية في دعم السيولة واستقرار النظام المصرفي والتنفيذ الفعال لسياستها النقدية، فقد قام البنك المركزي في النصف الاول من عام 2020 بخفض نسبة الاحتياطي الالزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية من (15%) الى (13%) لتوفير سبل الوصول السهل الى التمويل والمساهمة في دعم الاقراض للأسر والشركات وبما يسهم في تنشيط الاقتصاد العراقي لمنعه من الدخول في مرحلة الركود التام أبان عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، حيث سجل معامل الاستقرار النقدي في الفصل الثالث/2020 نسبة سالبة بلغت (-0.6%)، ومع عودة النشاط الى القطاع المصرفي في عام 2021 قام البنك المركزي العراقي في منتصف حزيران/2021 بزيادة نسبة الاحتياطي الالزامي الى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالدينار العراقي للودائع الحكومية والخاصة وذلك انطلاقاً من سياسته النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة وتنظيم عرض الائتمان نتيجة لارتفاع مستويات التضخم للفصل الثالث/2021 الى أعلى مستوياتها ونسبة (7.6%) عن ذات الفصل من العام السابق، فضلاً عن تسجيل معامل

الشكل (22) تنبؤات الاحتياطي القانوني



إطار (4): دور الاحتياطات القانونية في تنفيذ السياسة النقدية

تعد متطلبات الاحتياطي القانوني من أدوات السياسة النقدية التقليدية الفاعلة التي يستخدمها البنك المركزي باعتبارها أداة يتم تطبيقها على التزامات كافة الودائع التي يتضمنها مفهوم النقد، والتي من الضروري تحديد المستوى الأمثل لها لتجنب انشاء موارد غير مستخدمة يحتفظ بها لدى البنك المركزي والتي تساهم في حال بقائها لدى المصارف بزيادة ربحية المعاملات المصرفية، وتلعب الاحتياطات القانونية دورين رئيسيين الأول منهما ذو خصائص احترازية لأنه يعمل على امتصاص التقلبات الواسعة للسيولة لدى المصارف التجارية وبما يساعد على استقرار النظام المالي، فيما يعمل الآخر كأداة نقل لتدابير السياسة النقدية بشأن النشاط الاقتصادي والتضخم من خلال تحديد عرض الائتمان والتحكم في تدفق الأصول الأجنبية. حيث يؤثر الاحتياطي القانوني على النشاط الاقتصادي وإمكانات المصارف الائتمانية لأن الزيادة المطلوبة في معدل الاحتياطي تؤدي إلى انخفاض عرض الائتمان للمصارف والذي ينتج عنه تباطؤ النشاط الاقتصادي مؤدياً إلى انخفاض حجم التضخم، كما يزيد من ناحية أخرى من تأثيرات انخفاض تدفق رأس المال، وقد وجدت الأبحاث الحديثة دليلاً على أن تخفيض متطلبات الاحتياطي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإقراض كما تؤدي زيادة أسعار الفائدة إلى ارتفاع معدلات الإقراض والودائع، وبالتالي زيادة احتمال جذب تدفقات رأس المال من خلال زيادة الفرص التجارية، كما تُستخدم متطلبات الاحتياطي أيضاً لأغراض تنظيم السيولة، حيث يحاول البنك المركزي التأثير على سيولة النظام المصرفي لتقليل الضغط على التضخم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، كما يمكن للبنك المركزي من خلال تخفيض الاحتياطي دعم التداول بين المصارف وتشجيع تطوير أسواق رأس المال، علاوة على ذلك يمكن ان يساعد الاحتياطي القانوني البنوك المركزية على تعقيم أرصدة الاحتياطات الفائضة لديها.

الاستقرار النقدي ما نسبته (1.6%) والذي يؤكد وجود مؤشرات تضخمية داخل الاقتصاد العراقي، وتماشياً مع مخاوف صندوق النقد الدولي بأن يصبح التضخم المرتفع راسخاً، مثلما هو الحال في بعض الاقتصادات النامية، والذي يفرض على هذه الدول التراجع عن الدعم الاستثنائي الذي تقدمه السلطات النقدية، حيث سجل الاحتياطي الإلزامي للفصل الثالث/2021 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (18.7%) عن ذات الفصل من عام 2020.

وتشير التنبؤات الى ان الاحتياطي الإلزامي سيستمر بتسجيل معدلات نمو موجبة متباطئة ليبلغ في نهاية عام 2021 (10.7) ترليون دينار وبنسبة نمو تبلغ (16.4%) عن ذات الفصل من عام 2020، ولتستمر بالانخفاض للفصلين الأول والثاني من عام 2022 مسجلة نسبة نمو تبلغ (15.4%) عن ذات الفصلين من عام 2021، فيما ستسجل نسبة نمو موجبة متباطئة جداً للفصل الثالث 2022 تبلغ (3.5%) عن ذات الفصل من عام 2021 الذي شهد نمواً للودائع الجارية بلغت نسبته (11.4%) بسبب الارتفاع الحاصل في عرض النقد الضيق نتيجة ارتفاع مستويات التضخم بنسبة (7.6%).

- مبادرات البنك المركزي العراقي

ينظر إلى التدابير غير التقليدية بأنها تلك السياسات التي تستهدف بشكل مباشر تكلفة التمويل الخارجي ومدى توافره للمصارف والقطاع العائلي والشركات غير المالية، ويمكن أن تكون مصادر التمويل هذه في شكل سيولة من البنك المركزي أو قروض أو شراء أوراق مالية ذات دخل ثابت أو حقوق ملكية، ونظراً لأن تكلفة التمويل الخارجي عادة ما تكون أعلى من سعر الفائدة قصير الاجل بين المصارف، والذي تستخدمه السياسة النقدية لذا ينظر الى مبادرات البنك المركزي العراقي على أنها محاولة لتقليل الفروق بين الأشكال المختلفة للتمويل الخارجي مما يؤثر على أسعار الاصول وتدفق الاموال في الاقتصاد، وتستخدم هذه التدابير في أوقات الازمات والظروف غير الاعتيادية حيث يدير البنك المركزي السيولة في أسواق المال من خلال توجيه مستوى أسعار الفائدة الرئيسية، ويسعى لتحقيق هدفه الاساسي المتمثل في الحفاظ على استقرار الاسعار على المدى المتوسط، وقد ثبت أن هذه الوسيلة موثوق بها لتوفير حوافز نقدية كافية للاقتصاد خلال فترات الركود واحتواء الضغوط

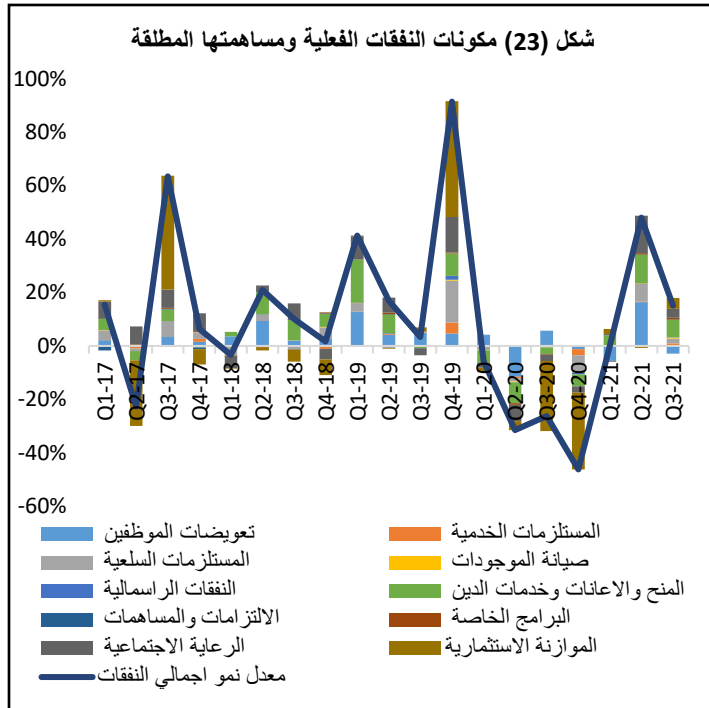
التضخمية أثناء فترات الصعود وضمن الاداء السليم لأسواق المال من خلال التيسير المباشر للائتمان الممنوح للقطاع الخاص والذي يتمثل في العراق بمبادرات البنك المركزي العراقي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي آتت ثمارها في إخراج الاقتصاد العراقي من حالة الركود الاقتصادي أبان عام 2020 وتمكنت من تحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية معززة بقرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الذي صدر في نهاية عام 2020.

رابعاً: قطاع المالية العامة Financial Sector

لتشكل نسبة (29.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في إجمالي النفقات الفعلية بشكل رئيس إلى الارتفاع الكبير في قيمة (المنح والإعانات وخدمة الدين) التي ساهمت في نمو النفقات العامة بنسبة بلغت (6.7%) عن ذات الفصل من عام 2020، وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع ديون العراق الداخلية بنسبة (28.7%) لتمويل عجز الموازنة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية للفصل الثالث/2020 بنسبة (29.7%)، فضلاً عن ارتفاع المنح والإعانات للموازنة بين حماية الناس من الموجات المتتالية للجائحة مع ضمان القدرة للحصول على الدخل والغذاء والخدمات الأساسية والذي فرض على السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق (ضمن إجراءاتها النقدية غير التقليدية) الإعداد لدعم الشركات والأسر إدراكاً منها بأن الصدمات تأتي بالأساس من جراء الأثار على سوق العمل، ويعني ذلك تنويع خيارات الاستجابة لحالة التشغيل لدى تلك الشركات والأسر ووضعها ضمن الاقتصاد الرسمي.

أولت السلطات الاقتصادية في كافة دول العالم اهتماماً متزايداً لإصلاح وتطوير قطاع المالية العامة انطلاقاً من الدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام، وإعادة تخصيص الموارد الرأسمالية وإعادة توجيه الموارد الجديدة نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية لتوفير موارد تمويلية إضافية تساهم في تغطية احتياجات التنمية المحلية، وقد تضاعفت تلك الاحتياجات في العراق بعد المخاطر المتوالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بصورة عامة والعراقي بصورة خاصة أثر المتحورات الفيروسية والديون المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة في خضم الأفاق المشوبة بعدم اليقين والتحديات الكبيرة التي تكثفت الإيرادات العامة للعراق في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية والتي فرضت على قطاع المالية العامة في العراق تركيز الانفاق على عدد من المجالات وعلى رأسها ضمان توفير أجور القطاع العام ودعم الفئات الهشة مع استمرار التشجيع على تسريع التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

- الإيرادات والنفقات الفعلية Actual revenue and expenditure



تعرض الاقتصاد العراقي منذ بدء عام 2020 الى أزمة مالية خانقة بسبب جائحة كورونا وتدهور أسعار النفط، مما حدا بالبنك المركزي العراقي في نهاية عام 2020 الى خفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي، في خطوة لتمويل النفقات المالية والالتزامات الاجتماعية ورواتب القطاع العام، وعلى الرغم من تحسن إيرادات العراق النفطية منذ بدء عام 2021 بشكل تدريجي على خلفية ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة حصة إنتاج العراق في منظمة OPEC+، إلا أن الاختلال الهيكلي المتجذر في تركيبة النفقات العامة التي تشكل انحرافاً تاماً نحو النفقات الاستهلاكية التي تعمل على تهينة المرتكزات غير المادية لعملية النمو الاقتصادي متعددة بذلك عن تطوير المرتكزات المادية للنمو المتمثلة بالنفقات الرأسمالية لتنمية خزين رأس المال الثابت، فضلاً عن أن التأخر في إقرار مشروع قانون الموازنة العامة يؤثر على الاقتصاد العراقي من جوانب عدة منها ما يتعلق بفشل الخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وأثره السلبي على النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي في العراق مما يؤدي الى عدم إمكانية تنفيذ الموازنة الاستثمارية بالشكل الأمثل وبقاء جزء لا يستهان به من المال العام غير مستغل للمصلحة العامة.

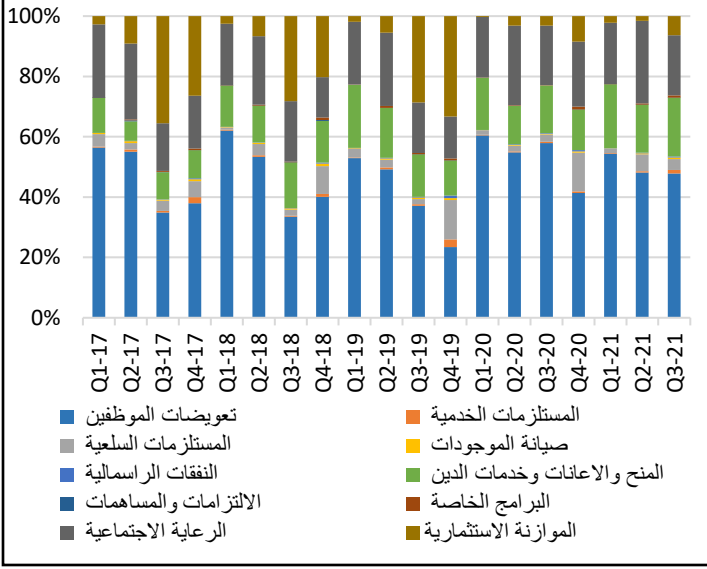
سجلت النفقات الفعلية للفصل الثالث/2021 كما في الشكل (23) ارتفاعاً بلغت نسبته (15.1%) لتصل الى (23451) مليار دينار مقابل (20379.9) مليار دينار لذات الفصل من عام 2020

وفي سياق الارتفاع التدريجي لأسعار النفط العالمية والوفرة المالية التي حققها هذا الارتفاع فقد شهدت النفقات الاستثمارية نمواً بلغت نسبته (4.1%) عن الفصل الثالث من العام السابق تركز الجزء الأكبر منه في المنهاج الاستثماري المولد لفرص العمل والمحفز للنشاط الاقتصادي والذي شكل نسبة (45%) من مجموع هذه النفقات، وشكل برنامج تنمية الأقاليم نسبة (31%) من مجموع النفقات الاستثمارية فيما شكلت النفقات الموزعة ضمن تخصيصات البترودولار نسبة (22%) من النفقات الاستثمارية أما الجزء الضئيل المتبقي من هذه النفقات فقد تركز في استراتيجيتي (انعاش الاهورار والتخفيف من الفقر)، والتي لم تشكل في مجموعهما سوى (2%) من النفقات الاستثمارية.

وشهدت نفقات الرعاية الاجتماعية لهذا الفصل توسعاً بلغت نسبته (3.3%) عن ذات الفصل من عام 2020 لتنفيذ برامج أنشطة حماية اجتماعية تدعم الفئات الهشة، كما سجلت النفقات السلعية نمواً بلغت نسبته (1.8%) عن ذات الفصل من عام 2020 وتم توجيه نسبة (80%) من تلك النفقات لتمويل مستلزمات قطاعي الصحة والكهرباء، وسجلت النفقات الخدمية للفصل الثالث/2021 نمواً ضئيلاً بلغت نسبته (0.9%) عن ذات الفصل من العام السابق تركز الجزء الأكبر منها في جانب الخدمات المقدمة الى القطاع النفطي، أما كل من النفقات الرأسمالية وصيانة الموجودات والبرامج الخاصة فلم تسجل سوى نسب مساهمة ضئيلة في نمو النفقات العامة تراوحت بين (0.1%-0.6%) على التوالي، فيما سجلت تعويضات العاملين تراجعاً في مساهمتها في إجمالي النفقات الفعلية وبنسبة (2.9%) عن ذات الفصل من عام 2020.

وبإلقاء نظرة سريعة على التركيبة النسبية لمكونات النفقات العامة لسلسلة فصلية من خلال الشكل (24) يُلاحظ بأن النفقات الموجهة لتعويضات العاملين هي المكون الرئيس للنفقات العامة بسبب تركز الغالبية العظمى من العمالة في القطاع العام نتيجة لضعف القطاع الخاص مما يعني هيمنة القطاع الحكومي الجاري على قطاع المالية العامة بجانبها الإيرادي والإنفاقي، وهذا يقلل من فرص زيادة الإنفاق الاستثماري المكون لرأس المال الثابت، إذ بلغت مساهمة تعويضات العاملين من إجمالي النفقات الفعلية للفصل الثالث/2021 ما نسبته (48%)، كما أدت الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق منذ بداية القرن الحالي الى حصول زيادة تدريجية في أعداد الفئات الهشة في النسيج العراقي والذي فرض على الحكومة العراقية تخصيص نسبة (20%) من النفقات العامة لنفقات الرعاية الاجتماعية، وانعكست آثار سياسات الإغلاق التي عمت العالم وانخفاض أسعار النفط العالمية وارتفاع مستويات الدين الداخلي للعراق للفصل الثالث/2021 عن ذات الفصل من العام السابق على مساهمة فقيرة

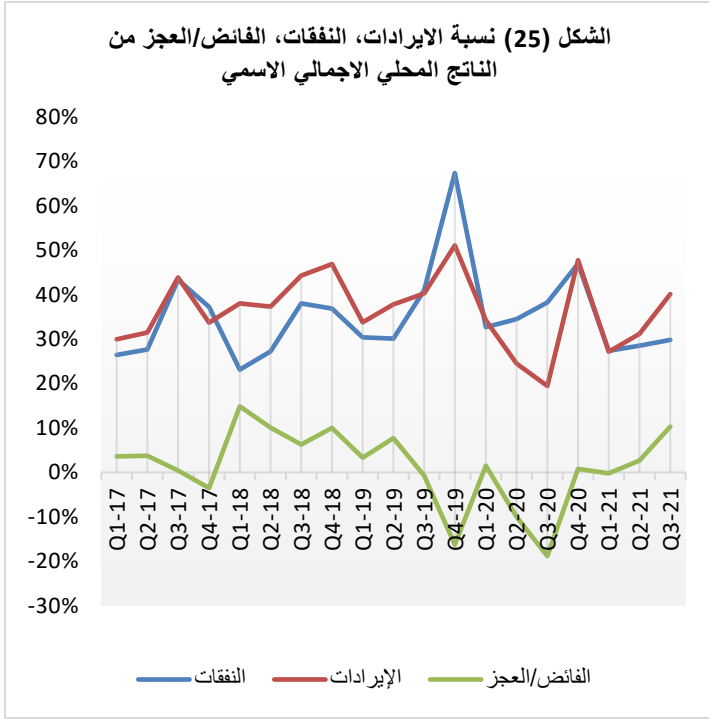
شكل (24) المساهمة النسبية لمكونات النفقات الفعلية



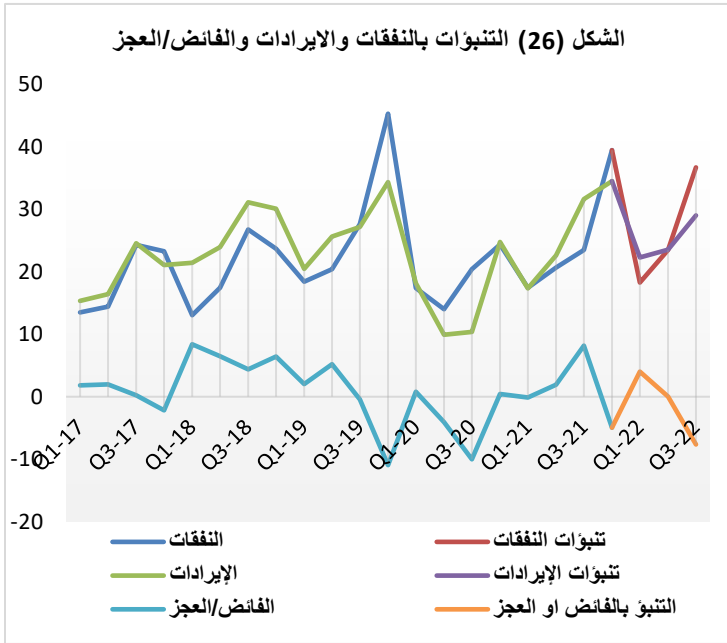
(المنح والاعانات وخدمات الدين) حيث سجلت نسبة مساهمة بلغت (20%)، كما سجل الإنفاق الاستثماري الذي يتركز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية نسبة مساهمة بلغت (6%)، وسجلت النفقات على المستلزمات السلعية نسبة مساهمة ضئيلة بلغت (4%) من إجمالي النفقات العامة، فيما لم تسجل الأنواع الأخرى من النفقات سوى نسبة مساهمة بلغت (2%) من إجمالي النفقات العامة.

أما جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة فقد تضمن عدداً من مصادر الإيرادات السيادية المتمثلة بالضرائب والرسوم والإيرادات غير السيادية التي تشمل الأنواع الأخرى من الإيرادات سواء المتحققة من المخرجات السلعية والخدمية أو الإيرادات الاستخراجية التي تمثل الصفة الغالبة للإيرادات العامة في العراق استناداً الى طبيعته اقتصاده الريعي على حساب تدني الأنواع الأخرى من الإيرادات السيادية أو غير السيادية، إذ ساهم الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية للفصل الثالث من عام 2021 في تحسن عائدات العراق النقدية، حيث تلعب العائدات النفطية دور اللاعب الأساس في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي والذي جعله يتسم بطابع ريعي معتمداً بنحو شبه مطلق على إيرادات النفط الخام في تمويل النفقات العامة للدولة.

وسجلت إيرادات العراق الكلية للفصل الثالث/ 2021 نمواً بلغت نسبته (205%) عن ذات الفصل من عام 2020 وكما في الشكل (25)، لتشكل نسبة (40.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أثر تسجيل الإيرادات النفطية - التي تشكل أكثر من (95%) من إجمالي الإيرادات العامة - نمواً بلغت نسبته (231%) عن ذات الفصل من عام 2020، وذلك بسبب ارتفاع الكميات المصدرة للنفط الخام ولذات المدة بنسبة (10.6%) بسبب استمرار أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بالاستمرار بزيادة الإنتاج لهذا الفصل وبمعدل (400) مليون برميل عن الفصل الثالث/2020، فضلاً عن ارتفاع متوسط سعر البرميل بنسبة (71.9%)، فيما شكلت النسبة المتبقية في جانب الإيرادات والبالغة (9.2%) من الإيرادات الكلية والمتمثلة على الإيرادات السيادية التي تشتمل على كل من (الضرائب على الدخول والثروات، الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج، والرسوم) وبنسبة (2.7%)، والإيرادات غير السيادية التي تشتمل على كل من (حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، والإيرادات التحويلية والإيرادات الأخرى) بنسبة (1.7%) مما يفرض ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية للنهوض بواقعها عبر الإسهام في تنويع الإيرادات العامة وزيادتها من جهة والتخفيف من عبء الموازنة من ناحية الانفاق من جهة أخرى.



وسجلت الموازنة العامة للدولة للفصل الثالث/2021 فائضاً قدره (8142.7) مليار دينار مقارنة مع عجز قدره (10021.3) مليار دينار للفصل الثالث/2020، مع الإشارة الى ان الفائض والعجز لا يعكسان الواقع الفعلي للموازنة بسبب عدم تضمين التزامات الحكومة، وقد شكل فائض الموازنة العامة للدولة ما نسبته (10.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهو أعلى من الفائض الفعلي بسبب عدم تضمين الموازنة التزامات الحكومة.



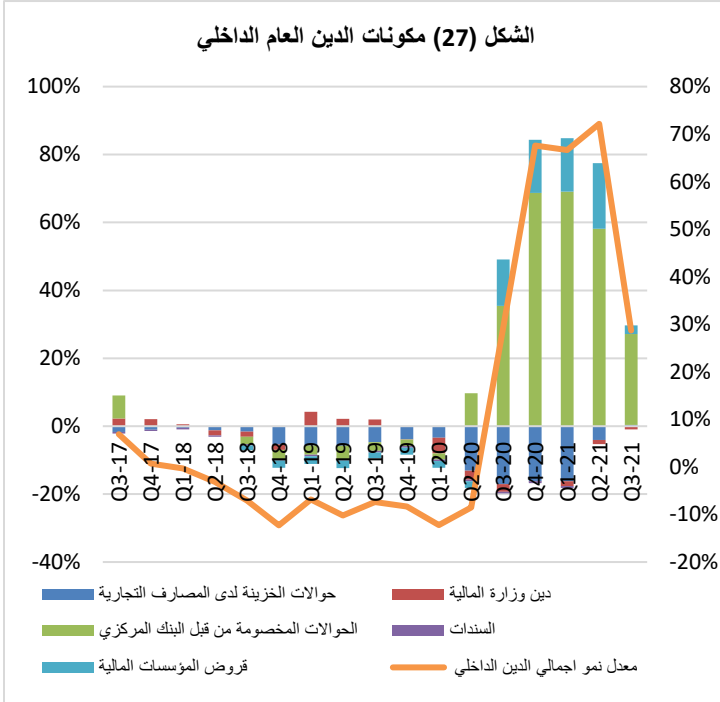
وتشير التنبؤات الى ان الموازنة العامة للدولة ستحقق في الفصل الرابع من عام 2021 فائضاً قدره (4992) مليار دينار بعد ان سجلت عجزاً قدره (12883) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق تعززه توقعات بنك الاستثمار "غولدمان ساكس" من إن انتعاشاً قويا للطلب العالمي على النفط قد يدفع أسعار خام "برنت" العالمية لتتجاوز توقعاته لنهاية العام البالغة (90) دولارا للبرميل، بعد أن يصل الطلب العالمي على النفط قريباً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 عند حوالي (100) مليون برميل يوميا مع تعافي الاستهلاك في آسيا بعد موجة السلالة المتحورة دلتا، ومع التحول من الغاز إلى النفط الذي قد يضيف ما لا يقل عن مليون برميل يوميا إلى الطلب على النفط الخام، وستستمر الموازنة للفصلين الأول والثاني من عامي 2022 بتسجيل فائض قدره (4000) مليار دينار، وقد برر

بنك " ساكس " توقعاته بأن يصل سعر النفط إلى (100) دولار في النصف الثاني من العام الحالي، بعدد من الأسباب أبرزها انحسار تداعيات فيروس "أوميكرون" واستمرار الاختناقات في سلاسل الإمداد، أما الفصل الثالث من عام 2022 ، فتشير التنبؤات الى ان الموازنة العامة للدولة ستسجل عجزاً قدره (3614) مليار دينار حتى مع استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية، وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في النفقات الجارية بسبب قرار مجلس الخدمة الاتحادي بتعيين العقود ممن لهم خدمة سنتين، وتعيين حملة الشهادات العليا، فضلاً عن إكمال المشاريع المتوقفة، والعمل على المشاريع الاستراتيجية والتموية وتطوير الاقتصاد لتعظيم الإيرادات.

- الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي في نهاية الفصل الثالث/2021 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (28.7%) عن ذات الفصل من عام 2020 ليسجل مبلغاً قدره (67.2) ترليون دينار مقابل (52.2) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق بسبب ارتفاع رصيد حوالات المصارف التجارية المخصومة لدى البنك المركزي وارتفاع القروض من المؤسسات المالية وحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية بنسب بلغت (49.2%)، (8.9%)، (3.4%) على التوالي لتبلغ (42452.4) مليار دينار و (15968.6) مليار دينار و (5843.7) مليار دينار مقابل (28452.4) مليار دينار و (14668.5) مليار دينار و(5653.6) مليار دينار على التوالي للفصل الثالث/2020، وذلك أثر إقرار قانون الاقتراض المحلي والخارجي رقم (5) لسنة 2020 الذي حول وزير المالية صلاحية الاقتراض المحلي والخارجي من خلال اصدار حوالات الخزينة والسندات والقروض المحلية، فضلاً عن صدور المادة (3) من قانون تمويل العجز المالي لعام 2020 والذي تم بموجبه تمويل وزارة المالية بمبلغ (12) ترليون دينار عراقي من خلال السوق الثانوي، فيما انخفضت الديون المترتبة عن بيع السندات بنسبة (27%)، وكما في الشكل (27)، مع الإشارة الى ان أكثر من (55%) من ودائع المصارف التجارية هي ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة وإن نسبة (57.1%) منها هي بحوزة السلطة النقدية لذا فإن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة مستقبلاً لتسوية تلك الديون ستتم داخل الجهاز الحكومي.

الشكل (27) مكونات الدين العام الداخلي



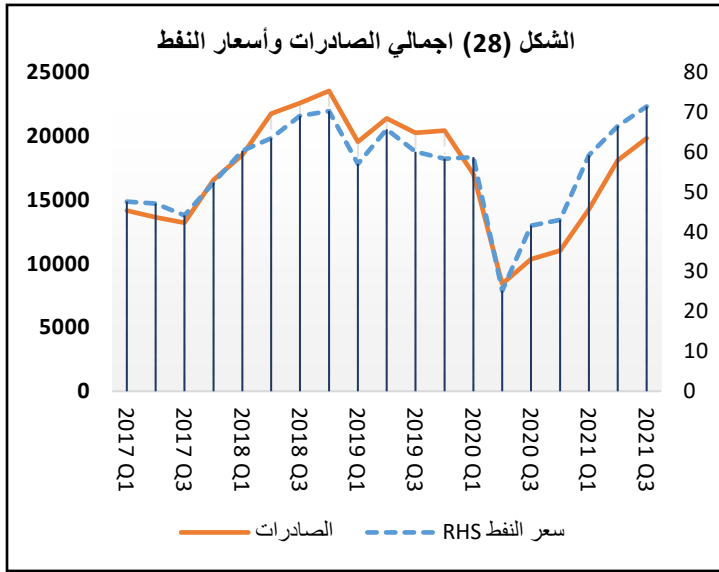
خامساً: القطاع الخارجي

التوقعات، اذ رفعت شركة "غولدمان ساكس" توقعاتها لسعر خام برنت لتصل في نهاية عام 2021 الى (90) دولاراً للبرميل، مع الإشارة إلى أن عمليات سحب المخزون هي "الأكبر على الإطلاق"، ولا يمكن لـ"أوبك+" استعادة توازن السوق.

وفي سياق ارتفاع أسعار النفط العالمية فقد ارتفعت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ في الفصل الثالث/2021 (36.2%) بعد ان سجلت في الفصل الثالث/2020 نسبة مساهمة بلغت (28.2%) وذلك بفعل تنامي حملة التطعيم ضد فيروس كورونا، وارتفاع مستوى الوعي الصحي، ورفع القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في العديد من الدول الغربية، الامر الذي دفع الى تحسن أسعار النفط العالمية بنسبة (72%) لتسجل (71.4) دولار للبرميل مقابل (41.5) دولار للبرميل للفصل الثالث/2020 مدفوعاً برغبة الشركات المستثمرة العابرة المتنامية في تلك الدول لزيادة أنشطتها الاستثمارية النفطية والتي أدت بدورها الى ارتفاع صادرات العراق النفطية ولذات المدة بنسبة (94.4%)، وكما في الشكل (28).

شهد القرن الحادي والعشرون تطوراً واسعاً في مفهوم الإنتاج تجاوز المفهوم الأولي للإنتاج الكثيف. فعملية الإنتاج لم تعد مقتصرة على موطن واحد بل توزعت مختلف مراحلها على أماكن متفرقة تحت مسمى سلاسل القيمة العالمية التي تعد أهم سمات العولمة الاقتصادية السريعة والتي تعبر عن تقاسم الإنتاج العالمي الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الأولي وجميع الصناعات بما في ذلك الصناعات الأساسية المهيمنة غالباً في الدول النامية ومنها العراق والتي تستحوذ على حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية وتتركز تلك المشاركة في صادرات الطاقة، اذ تتركز الفوائض المتحققة في ميزان المدفوعات العراقي على صادرات النفط الخام التي تشكل نحو (96%) من صادرات العراق الكلية وأكثر من (57%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الاعتماد شبه الكامل على الصادرات النفطية أدى الى الابتعاد عن التنوع الاقليمي في إجمالي الصادرات غير النفطية، وانزلاق العراق في فلك أسواق النفط وتقلباتها وتسلسل تلك الأزمات والتقلبات الاقتصادية العالمية إليه عبر قناة المورد النفطية.

- هيكل الصادرات The Exports Structure



تعد الصادرات إحدى الآليات الرئيسية والهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في الصادرات بصورة عامة يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية، وذلك بتنوع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار حصيلتها، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية، فعلى الرغم من تنوع تركيبة الاقتصاد العراقي الا انه مازالت الصادرات النفطية تحتل الجزء الأكبر من تركيبة الصادرات، إذ سجلت صادرات العراق للفصل الثالث من عام 2021 نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (91.6%) لتصل الى (19.8) مليار دولار مقابل (10.3) مليار دولار للفصل الثالث/2020، اذ ساهم التصاعد الحاصل في أسعار النفط العالمية وارتفاع مستويات الإنتاج حسب ترتيبات منظومة «OPEC+» فضلاً عن توافر اللقاحات في كافة أنحاء العالم في تعافي الطلب العالمي على النفط الخام، مع توقعات باستمرار نمو الطلب العالمي على النفط الخام، إذ إنّه من المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول أوائل العام القادم، بيد أن فائض طاقة التكرير قد يضغط على

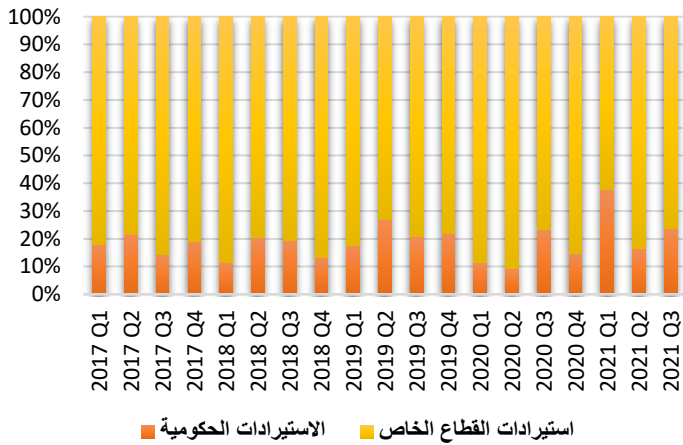
وقد ساهمت عودة العديد من الأنشطة الاقتصادية التي توقفت في عام 2020 إلى العمل بعد تخفيف قيود الحجر الصحي في دول العالم وارتفاع التفاؤل بانحسار الجائحة بصورة إيجابية على ميزان العراق التجاري من خلال حجم الصادرات النفطية التي تمثل أكثر من (95%) من إيرادات الموازنة العامة للدولة وأكثر من (94%) من صادرات العراق الكلية للفصل الثالث/2021، إذ وافقت منظمة أوبك + على زيادة إنتاج العراق بمقدار 400 ألف برميل يوميا اعتبارا من آب، للمساعدة في دفع الانتعاش الاقتصادي العالمي، والذي أدى الى ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة (72%) عن الفصل الثالث من عام 2020، مما يعني ان أسعار النفط الخام هي اللاعب الأكبر في تحديد حجم صادرات العراق الكلية والتي تكاد ان تكون المورد الوحيد للاقتصاد العراقي.

- هيكل الاستيرادات The Imports Structure

على الرغم من عودة التعافي للاقتصاد العالمي لعام 2021 ومواصلة الطلب على النفط العالمي نموه خلال هذا العام، الا ان آثار قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي الذي أصدره البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2020 ما زالت تلقي بظلالها على استيرادات العراق الكلية التي سجلت تراجعاً بلغت نسبته (12.7%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق، إذ انخفضت استيرادات العراق للقطاعين الحكومي والخاص ولذات المدة بنسبة (11.8%) و (12.9%) على التوالي، إذ أدى تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة (22.7%) الى زيادة مرونة الطلب على استيرادات العراق السلعية والخدمية نتيجة ارتفاع أسعارها محلياً عند تحويلها بالدينار العراقي مما يعني تحقق أحد أهداف التخفيض على المدى القصير، فضلاً عن الآثار الأخرى لقرار التخفيض الذي أدى الى زيادة مساهمة الاستيرادات الرأسمالية على حساب الاستيرادات الاستهلاكية وبنسبة بلغت (63%) من اجمالي استيرادات الفصل الثالث/2021 مقارنة بنسبة بلغت (61%) لذات الفصل من العام السابق.

أما عن نسب مساهمة الاستيرادات الحكومية والخاصة في الاستيرادات الكلية فقد سجلت الاستيرادات الحكومية التي تتضمن استيرادات المنتجات النفطية نسبة مساهمة بلغت (24%) للفصل الثالث من عام 2021 بعد ان بلغت مساهمتها في الفصل الثاني من ذات العام نسبة (17%) وذلك لارتفاع مساهمة استيرادات المنتجات النفطية التي شكلت نسبة (46%) من اجمالي الاستيرادات الحكومية، أما عن استيرادات القطاع الخاص فقد سجلت تلك الاستيرادات نسبة مساهمة بلغت (76%) بعد ان سجلت نسبة مساهمة بلغت (83%) في الفصل الثاني من

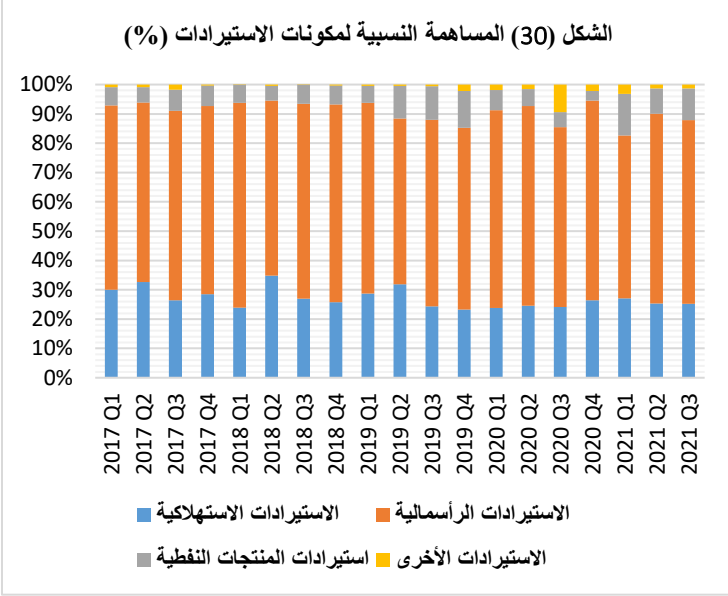
الشكل (29) مساهمة الاستيرادات الحكومية واستيرادات القطاع الخاص بالاستيرادات الكلية (%)



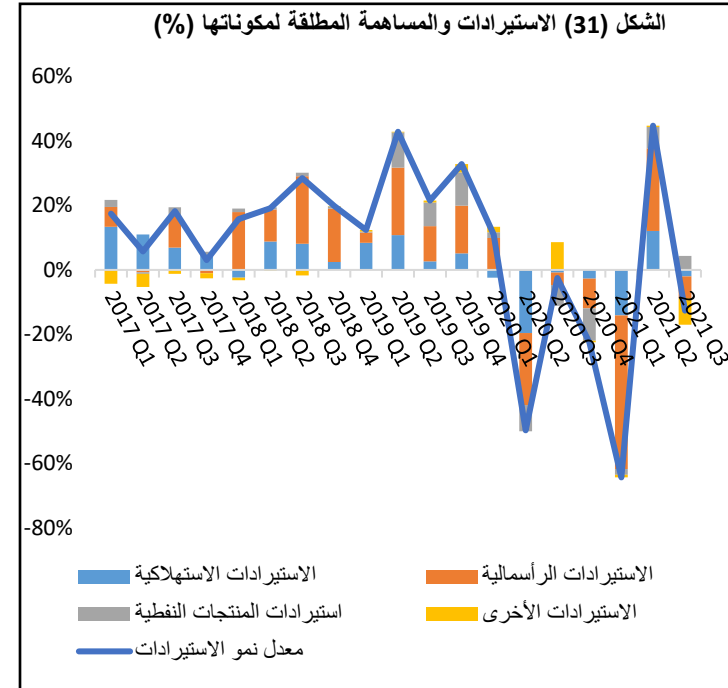
ذات العام بسبب زيادة هيمنة الاستيرادات الحكومية على أساس فصلي.

كما سجلت استيرادات العراق ارتفاعاً بلغت نسبته (16.8%) عن الفصل الثاني من عام 2021 وذلك بسبب النقص الحاصل في المنتجات الزراعية بسبب شحة المياه، حيث ازدادت استيرادات العراق للمواد الغذائية (الحبوب البقوليات والبذور الزيتية) من دولة تركيا لتسجل الاستيرادات الاستهلاكية على أساس فصلي نمواً بلغت نسبته (16.6%)، وتسجل الاستيرادات الرأسمالية ولذات المدة نمواً بلغت نسبته (12.9%)، وسجلت استيرادات المنتجات النفطية نمواً بلغت نسبته (48%) وذلك بسبب ارتفاع الطلب على الوقود الخاص بقطاع الكهرباء لسد العجز في الطاقة الكهربائية في موسم ذروة الاستهلاك (فصل الصيف) عبر الاستيراد من مختلف المصادر.

أما عن نسب المساهمة النسبية لمكونات الاستيرادات فقد شكلت كل من الاستيرادات الرأسمالية والاستهلاكية ما نسبته (63%) و (25%) على التوالي من إجمالي استيرادات العراق الكلية، وشكلت الاستيرادات النفطية والاستيرادات الأخرى نسبة (11%) و (1%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات، وكما موضح في الشكل (30).

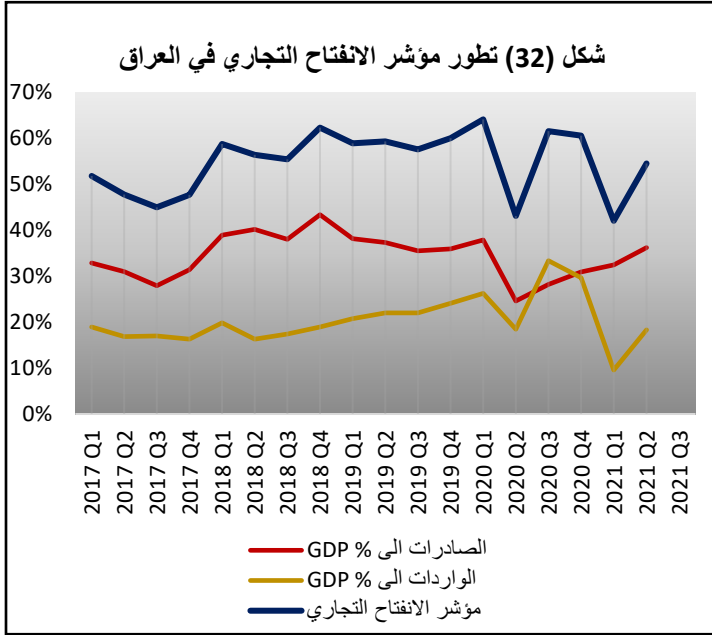


أما عن نسب المساهمة المطلقة لمكونات استيرادات العراق السلعية فيتميز من الشكل (31) ان استيرادات العراق الاستهلاكية والرأسمالية والاستيرادات الأخرى قد ساهمت بتراجع النمو الحاصل بالاستيرادات الكلية وبنسب (2%) و (6.7%) و (8.3%) على التوالي عن ذات الفصل من العام السابق، فيما حققت استيرادات العراق من المنتجات النفطية ولذات المدة نسبة مساهمة مطلقة موجبة بلغت (4.4%) وذلك لعدم مرونة تلك الاستيرادات نظراً لأهميتها القصوى في تغطية الحاجة المحلية من الوقود، مما يؤكد وجود حاجة قصوى لإصلاح محطات التكرير المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية.



- الانفتاح التجاري Trade Openness

تعد سياسة الانفتاح التجاري عامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية التي تساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق المنافع من ازدياد حركة التجارة واشتداد المنافسة التي تتيح الكثير من الوظائف التي تضم قوى عاملة ماهرة قادرة على المنافسة في القطاعات التصديرية، كما يعود الانفتاح التجاري على الاسر المعيشية الأقل دخلاً بمنافع قلما يتم الانتباه إليها على الرغم من أهميتها وذلك من خلال تقديم سلع وخدمات أيسر منالاً للمستهلك، كما تدعم سياسة الانفتاح التجاري التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية مما يدعم زيادة الإنتاج المحلي كما ونوعاً.



ولأهمية قياس مؤشر الانفتاح التجاري الذي يعبر عن المستوى الذي بلغه البلد في تحرير تجارته الدولية، فقد تم احتسابه لمعرفة مستوى الانفتاح التجاري للعراق وذلك بأخذ نسبة التجارة (مجموع الصادرات والاستيرادات) الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث سجلت صادرات العراق الكلية في الفصل الثالث من عام 2021 نمواً بلغت نسبته (91.6%) عن ذات الفصل من العام السابق لتسهم في ارتفاع حجم تجارة العراق ولذات المدة بنسبة (35.1%)، وهي ذات النسبة التي تم تسجيلها في نهاية عام 2018 ، وليسجل مؤشر الانفتاح التجاري لهذا الفصل نسبة (54.5%) وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت باقتصادات الدول النفطية النامية التي بدأ فيها حجم التجارة يغطي نسبة أكثر من (75%) من الناتج المحلي الإجمالي والتي دعمت تجارتها باتفاقيات شراكة في القطاع الصناعي أو الدخول باتفاقيات التجارة الحرة وكذلك سياسات تحفيز تمويل الصادرات السلعية او الخدمية من خلال إصلاح قطاع السياحة، وكما في الشكل (32).

- احتياطات النقد الأجنبي Foreign Reserve

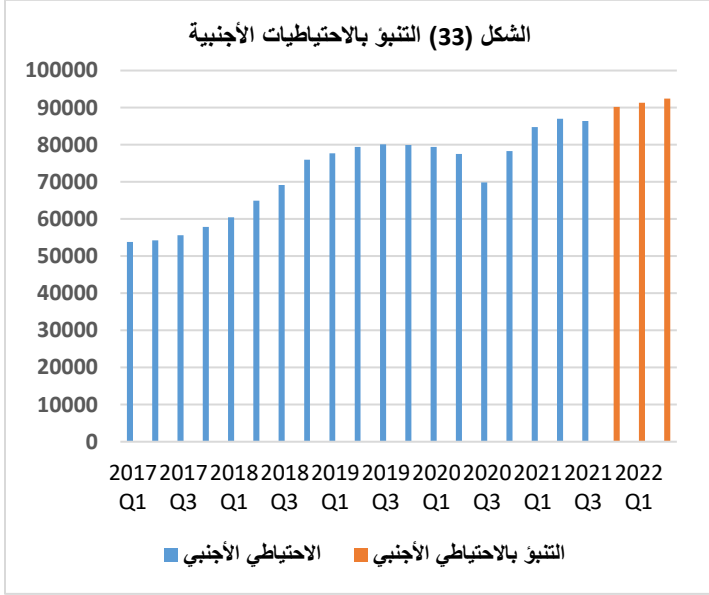
سجل رصيد احتياطات النقد الأجنبي للفصل الثالث/2021 ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته (0.9%) عن ذات الفصل من العام السابق، حيث بلغ الاحتياطي الأجنبي (59.6) مليار دولار مقابل (59.1) مليار دولار للفصل الثالث من عام 2020، وذلك نتيجة التحسن الحاصل في الكميات المنتجة وأسعار النفط الخام العالمي بنسبة (9.8%) و (72%) على التوالي عن الفصل الثالث من عام 2020.

أما عن تطور مكونات الاحتياطي الأجنبي للفصل الثالث من عام 2021 فقد سجلت الاستثمارات في البنوك الأجنبية والتي تشكل نسبة (87.5%) من إجمالي الاحتياطي ارتفاعاً بلغت نسبته (1.9%) عن ذات الفصل من العام السابق، وسجل النقد في

خزائن البنك المركزي والذي يشكل نسبة (3.4%) من اجمالي الاحتياطي نمواً طفيفاً بلغت نسبته (0.7%)، فيما سجل الذهب الذي يشكل النسبة المتبقية من الاحتياطي (9.1%) انخفاضاً بلغت نسبته (7.6%) عن ذات الفصل من عام 2020.

ويعد الاحتياطي الأجنبي والذي يسمى أيضاً بعملة الارتكاز بأنه العملة التي تحتفظ بها العديد من الحكومات والبنوك المركزية بكميات كبيرة كاحتياطيات من العملات الأجنبية تُستخدم هذه العملات في المعاملات التجارية العالمية، ويتم استخدام مقدار احتياطيات النقد الأجنبي التي يمكن لبلد ما المطالبة بها كمؤشر على القدرة على سداد الديون الخارجية كما يتم استخدامه في التصنيفات الائتمانية السيادية، حيث تستخدم تلك الاحتياطيات للدفاع عن العملة لوقف الضغط الهبوطي أو الصعودي عليها مقابل عملة معيارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحتياطيات الأجنبية. وقد ساهمت الزيادة الحاصلة في نمو الاحتياطيات الأجنبية نتيجة الارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية والمعدل اليومي للتصدير، فضلاً عن قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي الذي ساهم في تقنين الاستيرادات السلعية الكمالية والتي أدت بدورها الى انخفاض اجمالي الاستيرادات السلعية وزيادة عدد الأشهر الاستيرادية التي تغطيها تلك الاحتياطيات، حيث تغطي احتياطيات العراق البالغة (59.6) مليار دولار (22) شهراً استيرادياً.

وتشير التنبؤات كما في الشكل (33) الى ان الاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي سيسجل في نهاية عام 2021 ارتفاعاً تبلغ نسبته (16.8%) مقارنةً بنهاية العام السابق ليصل الى (63.1) مليار دولار ، وليبلغ في الفصلين الأول والثاني من عام 2022 (64.1) و (64.9) مليار دولار على التوالي، وليسجل في الفصل الثالث/2022 (65.5) مليار دولار مقرباً بذلك من مستواه للفصل الأول/2019، وهذه الارتفاعات بفعل توقعات باستمرار أسعار النفط العالمية بالارتفاع، إذ أطلق بنك غولدمان ساكس في نهاية الفصل الثالث/2021 توقعات إيجابية لأسعار النفط مترافقاً مع عجز بين العرض والطلب مع انتعاش الطلب العالمي من أثر متحور دلتا ومع استمرار سلاسل الامداد العالمية عند مستويات أقل من التوقعات بسبب الضغوطات على موانئ الشحن البحري العالمية.



الملحق (1) : التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية

2022Q3	2022Q2	2022Q1	2021Q4	2021Q3	2021Q2	2021Q1	2020Q4	2020Q3	2020Q2	2020Q1	الفصول
الناتج (مليار دينار)											المؤشرات
51,862	51,240	49,556	50,121	51,744	50,520	47,356	46,814	45,932	47,328	49,324	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
75,231	71,538	72,029	75,100	79,799	73,371	64,492	52,445	53,887	41,111	53,807	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
النمو الاقتصادي %											
0.2%	1.4%	4.6%	7.1%	12.7%	6.7%	-4.0%	-18.4%	-21.2%	-14.8%	-4.9%	معدل نمو الناتج الحقيقي %
-5.7%	-2.5%	11.7%	43.2%	48.1%	78.5%	19.9%	26.7%	25.2%	-42.0%	-15.0%	معدل نمو الناتج الاسمي %
مؤشرات الأسعار %											
2.2%	3.3%	3.9%	6.8%	7.6%	5.9%	3.8%	1.2%	0.1%	0.3%	0.6%	التضخم العام %
2.5%	3.4%	3.7%	6.9%	7.4%	6.5%	4.9%	1.7%	0.4%	0.7%	1.0%	التضخم الأساس %
4.5%	10.7%	41.8%	27.5%	27.5%	67.4%	24.9%	-10.3%	-5.0%	-32.3%	-10.6%	المخفض الضمني %
المجملات النقدية (مليار دينار)											
79,845	79,419	77,432	77,156	75,186	74,648	74,576	66,031	61,732	60,397	53,819	العملة المصدرة للتداول
5,845	6,005	5,728	5,780	5,717	5,731	5,383	6,044	7,283	7,051	4,374	العملة لدى المصارف التجارية
74,000	73,414	71,704	71,376	69,469	68,917	69,193	59,987	54,449	53,346	49,445	العملة خارج البنوك
111,619	111,503	109,583	108,161	103,963	100,449	99,436	88,861	80,702	81,744	78,294	القاعدة النقدية
125,967	124,435	121,770	121,075	116,314	115,632	111,604	103,354	96,490	94,476	91,841	عرض النقد الضيق
145,434	143,798	140,914	139,983	135,101	133,546	128,693	119,906	112,494	110,254	108,215	عرض النقد الواسع
الاحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)											
94,953	94,109	92,972	91,485	86,409	87,020	84,778	78,293	69,814	77,515	79,698	الاحتياطيات الأجنبية
83,937	83,101	81,973	80,441	75,651	76,386	72,060	64,919	60,535	67,918	72,709	الاستثمارات
7,746	7,756	7,796	7,860	7,822	7,913	7,589	8,487	6,903	6,469	5,886	الذهب
3,270	3,253	3,203	3,183	2,936	2,721	5,129	4,887	2,376	3,128	1,103	الموجود النقدي في خزائن البنك المركزي
ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي (مليار دينار)											
10,964	10,760	10,969	10,705	10,563	9,328	10,102	9,193	8,896	9,318	9,499	الاحتياطيات القانونية
22,498	22,214	22,047	22,488	22,185	20,351	19,633	18,029	14,704	16,609	19,111	الاحتياطيات الفائضة
المالية العامة (مليار دينار)											
74,813	45,784	22,278	106,000	71,511	39,917	17,312	63,200	38,441	28,083	18,168	الإيرادات
78,427	41,758	18,267	101,008	61,572	38,121	17,444	76,082	51,734	31,354	17,378	النفقات
-3,614	4,026	4,011	4,992	9,939	1,796	-132	-12,882	-13,293	-3,272	791	الفائض / العجز